

**أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية
مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية
لخاصيتي الملاعنة والتعميل العادل**

**الدكتورة
هبة الله عبد السلام بدوى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الأسكندرية**

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين جودة المراجعة، المقاسة بحجم مكتب المراجعة، وجودة التقارير المالية، مقاسة بخاصيتي الملاءمة والتتمثل العادل للمعلومات المحاسبية، التي توصلها التقارير المالية، وذلك في عينة من ٤٤ شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية عام ٢٠١٥. ولتحقيق هدف البحث تم صياغة نموذج انحدار خطى بسيط يتناول هذه العلاقة.

وقد أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى معنوية العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية بصفة عامة. ومن خلال اختبارات أكثر تفصيلاً، أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود أثر معنوي لجودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، سواء كانت من خلال قيمتها التنبؤية أو التوكيدية. ولم تجد الدراسة أثراً جوهرياً لجودة المراجعة على التمثل العادل لمعلومات التقارير المالية، فلم تؤثر جودة المراجعة على نوع تقرير مراقب الحسابات أو مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات، إلا أن لها أثراً واضحاً على حيادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

وعليه، فقد أوصى الباحث بضرورة اهتمام الشركات بتطوير محتوى الإفصاح بحيث يكون أكثر تفصيلاً وتطوير نموذج الإفصاح عبر تقرير مجلس الإدارة. كما أوصى الباحث بضرورة إهتمام الأكاديميين وجهات الرقابة على سوق الأوراق المالية بالدور الذي تلعبه مكاتب المراجعة الكبيرة في تحسين مستوى الشفافية وتعزيز إفصاح الشركات ومحتوى تقاريرها المالية.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة، جودة التقارير المالية، الملاءمة، التمثل العادل، الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

Effect of audit quality on financial reporting quality measured by the relevance and faithful representation of accounting information

An empirical study on registered Egyptian firms

Abstract

The objective of this research is to test and analyze the relationship between audit quality measured by audit firm size and financial reporting quality measured by the primary qualitative characteristics of accounting information; relevance and faithful representation using a sample of 44 registered companies in the Egyptian Stock Exchange. To achieve this objective, the researcher developed a simple regression model.

The results of the regression analysis reveal significant relationship between audit quality and financial reporting quality. When applied specifically on the two financial qualitative characteristics of accounting information; relevance and faithful representation, the statistical results showed significant impact of audit quality on the relevance of accounting information presented in financial reports, whether its predictive value or confirmatory value. Statistical results showed no significant effect of audit quality on the faithful representation of financial reports. Audit quality has a significant effect over the neutrality of accounting information but it has no significant effect over the auditor report type or the disclosure of corporate governance.

Accordingly, the researcher recommends that companies seek to improve the information content of their annual reports and the development of disclosure model through the report of the board of directors. In addition, the researcher recommends that academicians and regulatory bodies in the Egyptian Stock Exchange pay more attention to the role that big audit firms play in enhancing the level of transparency and improving the firms' disclosure and the content of their financial reports.

Keywords: Audit quality, Financial Reporting Quality, Relevance, Faithful Representation, Egyptian stock exchange

١ - مقدمة

يعتبر التقرير المالي بمثابة أداة لعملية اتصال تتضمن طرفين، حيث يقوم معدو ومصورو التقارير المالية بتوفيرها إلى مستخدميها الذين يعتمدون على محتواها المعلوماتي في اتخاذ القرارات الاقتصادية (Tasios and Bekiaris, 2012). ووفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، يعتبر الالتزام بالخصائص النوعية لمعلومات التقرير المالي مطلباً أساسياً لتحقيق جودة هذا التقرير (Tasios and Bekiaris, 2012). ويرغم تعدد مفاهيم ومقاييس جودة التقرير المالي إلا أنه لا خلاف على أهميتها من وجهاً نظر مستخدمي معلومات التقرير المالي بصفة عامة، سواء كانوا مستثمرين حاليين أو محتملين، أو مقرضين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة. وهناك إتجاه حديث نحو زيادة حجم وتعقد الإقصادات في التقارير السنوية، والذي يرجع جزئياً إلى زيادة تعدد العلاقات المالية التي تدخل فيها الشركات، أو عدم الرغبة، أو القدرة، في استبعاد معلومات بسبب عدم أهميتها أو لاتساع دائرة أصحاب المصالح المختلفين (ICAEW, 2009)

ومن ناحية أخرى، أدى التعدد في عمليات الأعمال والمعايير المحاسبية وانفصال الملكية عن الإدارة إلى خلق الطلب على خدمة المراجعة بالإضافة قيمة لأصحاب المصالح في الشركات (DeFond and Zhang, 2014)، لذلك يلعب مراقب الحسابات دوراً حيوياً في تحسين جودة التقرير المالي (Cohen, et al., 2004). ويرغم تعدد تعريفات جودة المراجعة وتتنوع مقاييسها، سواء تلك المعتمدة على مدخلات عملية المراجعة، مثل حجم مكتب المراجعة وخبرة واستقلال مراقبى الحسابات، أو تلك المعتمدة على مخرجات عملية المراجعة، مثل إعادة إصدار القوائم المالية restatements ورأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية going concern opinions إلا أن هناك إتجاهًا نحو إجراء مزيد من البحوث التي تتناول جودة المراجعة بأبعادها وأثارها المختلفة، نظراً لأهميتها من وجهاً نظر أصحاب المصالح ودورها في تحسين جودة التقرير المالي، مما يؤثر على نفعية المعلومات المستخدمتها في عملية اتخاذ القرارات.

وبسبب أهمية جودة المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية، فقد أجريت العديد من البحوث (Palmer, 2008, Kaklar, et al., 2012, Behbahani, et al., 2013, Harandi and Khanagha, 2013, Nosheen and Chonglertham, 2013, Paydarmansh, et

(al., 2014, and Kamolsakulchai, 2015) بالإضافة إلى تحديد العوامل الأخرى التي تؤثر على جودة التقرير المالي خاصة المتعلقة بحوكمه الشركات، مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجان المراجعة وفعاليتها والمراجعة الداخلية.

وبرغم تعدد هذه البحوث إلا أن معظمها اعتمدت في قياسها لجودة التقرير المالي على النماذج التقليدية مثل جودة الأرباح earnings quality وإدارتها earnings management إلا أن هذا البحث يعتمد في قياس جودة التقرير المالي على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وتحديداً خاصيتها الملاءمة relevance والتتمثل العادل faithful (Khurana and Raman, 2004, representation Chen, et al., 2011, Causholli and Knechel, 2012, and Lee and Lee, 2013) إضافة إلى ذلك، برغم تعدد الدراسات التي اعتمدت في قياسها لجودة المراجعة على حجم مكتب المراجعة بإستخدام مقياس مزدوج (مكاتب المراجعة الكبيرة في مقابل مكاتب المراجعة الصغيرة) إلا أن هذا البحث سوف يستخدم نفس المقياس مع تضمين الجهاز المركزي للمحاسبات مع مكاتب المراجعة الكبيرة، لما له من سلطات واستقلال وقاعدة عمالء عريضة وهو ما يضمن مستوى مرتفعاً من الجودة.

ويشأن بيئه الأعمال المصرية، فقد زادت المنافسة بين الشركات وهو ما دفعها إلى الاهتمام بمصالح المستثمرين بصفة خاصة، وأصحاب المصالح المختلفين بصفة عامة وتوفير تقارير مالية تهدف في المقام الأول إلى توفير معلومات مفيدة ووقتية تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وقد دفع ذلك أيضاً بالشركات إلى الاهتمام بجودة المراجعة، وزاد طلبها على مكاتب المراجعة مرتفعة الجودة نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه مراقب الحسابات في تخفيض عدم تمايز المعلومات وإضفاء الثقة على القوائم المالية وزيادة امكانية الاعتماد عليها، وهو ما ينعكس في النهاية على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل أصحاب المصالح المختلفين. وفي سبيل دراسة واختبار هذه العلاقات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، فقد اعتمدت البحوث المحاسبية المصرية (الصيري، ٢٠١٥، مندور، ٢٠١٦، صالح، ٢٠١٧) على نفس المقاييس التقليدية لقياس جودة التقارير المالية، ولذا فقد كانت هناك ندرة شديدة في البحوث التي اهتمت بقياس تلك الجودة بدلاًلة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهو ما سوف يتلاشى البحث التالي.

٢- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) وجودة التقرير المالي (مقاسة بدلالة الخاصيتين النوعيتين الأساسية للمعلومات المحاسبية وهما الملاءمة والتمثيل العادل) وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعدد ٤٤ شركة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المصرية في عام ٢٠١٥.

٣- مشكلة البحث

نظراً لأهمية معلومات التقرير المالي للمستثمرين بصفة خاصة وأصحاب المصالح بصفة عامة، فقد زاد اهتمام الشركات بدعم المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير، واهتمام المنظمين وواعضي المعايير بوضع ضوابط لزيادة مستوى الشفافية وتوصيل المحتوى المعلوماتي بما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة. كما زاد اهتمام الباحثين بدراسة جودة التقارير المالية والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادتها وتحسينها. وتعتبر جودة المراجعة من العوامل التي اهتم بها الباحثون والتي يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية إيجاباً، مما يساهم في تحقيق هذه التقارير لهدفها الأساسي وهو توفير معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. وبناءً عليه، تتمثل مشكلة البحث في دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقرير المالي مقاسة بدلالة الخاصيتين النوعيتين الأساسية للمعلومات المحاسبية، وهما الملاءمة والتمثيل العادل في عينة من الشركات المقيدة ببورصة مصرية. وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية:

- ما هي جودة المراجعة؟ وما هي أهميتها لأصحاب المصالح؟ وما أهم مقاييسها؟
- ما هي جودة التقرير المالي؟ وما أهميتها لأصحاب المصالح؟ وهل يمكن قياسها عملياً بدلالة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟
- ما شكل واتجاه العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية بصفة عامة في ضوء الدراسات الأكاديمية الأجنبية والمصرية؟

- هل تؤثر جودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل كمقاييس لجودة التقارير المالية وذلك بالنسبة للشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية؟ وإن وجد هذا التأثير فما دلالاته المهنية؟

٤- أهمية دوافع البحث

من الناحية العلمية، تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، حيث تعتبر جودة المراجعة من أهم الموضوعات محل البحث، ومن أهم العوامل التي تؤثر على المستثمرين وقرارتهم ونظرتهم للشركات المختلفة. أيضاً تعتبر جودة التقارير المالية محل اهتمام أصحاب المصالح المختلفين وتؤثر على قرارتهم وإدراهم لمدى مصداقية الإدارة والمعلومات التي تفصّح عنها للأطراف الخارجية. وبرغم تناول الكثير من البحوث لموضوع جودة التقرير المالي والعوامل التي تؤثر عليه وأثاره المختلفة إلا أنها اعتمدت على مقاييس تقليدية مثل جودة وإدارة الإرباح وأد التحفظ المحاسبي في قياس هذه الجودة. ولذلك هناك ندرة ملموسة في الدراسات السابقة في مصر التي اعتمدت على ملاءمة المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل لقياس جودة التقرير المالي. وعملياً تتبع أهمية البحث من تطبيقه في البيئة المصرية، والتي تعتبر من الأسواق الناشئة التي نضم استثمارات كثيرة وفرص جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

ومن أهم دوافع البحث المساهمة في إثراء البحث المحاسبي، ومن ثم تضييق فجوبته، فيما يتعلق بجودة المراجعة وعلاقتها بجودة التقارير المالية من خلال ملاءمة المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل، مما يساهم في تضييق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال خاصة من خلال التركيز على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وهما الملاءمة والتمثيل العادل. كما يساهم هذا البحث في مساعدة الأكاديميين وواضعى السياسات على فهم كيفية تأثير جودة المراجعة، ودور مكاتب المراجعة الكبيرة، في تحسين مصداقية التقارير المالية وخاصة من وجهاً نظر المستثمرين الحاليين والمحتملين.

٥- حدود البحث

يركز هذا البحث على دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية عام ٢٠١٥. ويتم قياس جودة المراجعة من خلال حجم مكتب المراجعة. ويتم قياس جودة التقارير المالية بدلالة خاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية فقط. ولذا يخرج عن نطاق البحث قياس جودة التقارير المالية بدلالة الخصائص النوعية التحسينية للمعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة comparability والقابلية للفهم understandability والقابلية للتحقق verifiability والوقتية timeliness). كما يخرج عن نطاق البحث قياس جودة المراجعة بمقاييس أخرى بخلاف حجم مكتب المراجعة (مثل التخصص في الصناعة ومدى استقلال مراقبى الحسابات ونوع تقرير المراجعةالخ). كما يخرج عن نطاق البحث قياس جودة التقارير المالية من خلال نموذج الاستحقاق وإدارة الارباح ونموذج ملاءمة القيمةالخ. وأخيراً، يركز البحث على العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية دون تضمين متغيرات رقابية، أو وسيطة، يمكن أن تؤثر على هذه العلاقة.

ويخرج عن عينة البحث المؤسسات المالية مثل البنوك، شركات التأمين، الشركات الخدمية غير المالية مثل شركات الاتصالات. وأخيراً، فإن قابلية نتائج البحث للعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٦- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والإجابة على أسئلته، وفقاً لحدوده، سوف يستكمل كما يلى:

- ١/٦ جودة المراجعة: المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح.
- ٢/٦ جودة التقارير المالية: المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح.
- ٣/٦ العلاقة بين جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) وجودة التقارير المالية (مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل) واشتقاق فرض البحث.
- ٤/٦ منهجية البحث.
- ٥/٦ النتائج والتوصيات و مجالات البحث المقترحة.

١/٦ جودة المراجعة: المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح

أدت مشكلات الوكالة، التي ارتبطت بالفصل بين الملكية والإدارة، وما نتج عن ذلك من عدم تماثل في المعلومات بين الإدارة والملاك، إلى خلق طلب على المراجعة الخارجية. ويعتبر مراقب الحسابات مسؤولاً عن التحقق من مدى إعداد القوائم المالية بما يتناسب مع إطار إعدادها^١ وأن هذه القوائم تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للوحدة ونتائجها التشغيلية (Lin and Hwang, 2010)

وتعتبر جودة المراجعة من الأمور الهامة محل اهتمام أصحاب المصالح المختلفين وكذلك الباحثين والأكاديميين وواضعى المعايير إلا أن عدم ملاحظتها بشكل مباشر أدى إلى وجود مشكلات كثيرة (Paydarmanesh, et al., 2014)، فقد تعددت مفاهيمها وطرق قياسها. ومن أوائل الدراسات التي وضعـت مفهوماً لجودة المراجعة هي دراسة (DeAnglo, 1981) والتي أشارت إلى أن جودة المراجعة تتمثل في مقدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريرات الجوهرية والتقرير عنها. وللقاء الضوء على دور مراقب الحسابات في جودة التقرير المالي، عرفت دراسة (DeFond and Zhang, 2014, p. 281) جودة المراجعة على أنها "درجة أعلى من التوكيد على أن القوائم المالية تعكس بعالة النواحي الاقتصادية للشركة وذلك في ضوء نظام التقرير المالي والخصائص الأساسية المتعلقة بالشركة" ولنفس الغرض، عرفت دراسة (Gaynor, et al., 2016, p. 9) جودة المراجعة على أنها "تلك التي توفر درجة مرتفعة من التوكيد بأن مراقب الحسابات قد حصل على دليل كافٍ وملائم بأن القوائم المالية تمثل بعالة النواحي الاقتصادية المتعلقة بالشركة".

وفي نفس السياق، إهتم واضعو المعايير بجودة المراجعة والعوامل التي تساعـد على تحقيقها وتحسينها، فقد أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي IAASB تقريراً يهدف إلى توعية الأطراف المختلفة بالعناصر الأساسية لجودة المراجعة وتشجيع أصحاب المصالح على

^١اطار اعداد القوائم المالية في مصر يشمل بالطبع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً Generally Accepted Accounting Principles ومعايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالي الدولي International Financial Reporting Standards التي لا يوجد مناظر مصرى لها، والقوانين واللوائح ذات الصلة وما فى حكمها مثل قواعد القيـد والشطب بالبورصة المصرية.

استحداث طرق لتحسين جودة المراجعة. وقد اشتلت العناصر الأساسية التي تخلق بينة تشجع على تنفيذ المراجعة بدرجة مرتفعة من الجودة كلا من: أ- المدخلات، حيث تتحقق جودة المراجعة في حالة وجود مراقب حسابات لديهم الخبرة، المعرفة، القيم والأخلاقيات بالإضافة إلى الوقت الكافي لإنعام عملية المراجعة، ب- العملية أو التشغيل، حيث يجب تطبيق عملية مراجعة صارمة وتتنفيذ إجراءات رقابية على درجة عالية من الجودة بما يتنق مع القواعد والإجراءات والمعايير القابلة للتطبيق، ج- المخرجات، حيث تؤدي جودة المراجعة إلى إنتاج تقارير ومعلومات وقنية ونافعة للأطراف المختلفة. كما أكد الإطار على ضرورة تفاعل أصحاب المصالح ودعمهم لتحقيق جودة المراجعة والتركيز على الدور الذي تلعبه العوامل المحيطة والتي تشمل؛ القواعد والإجراءات المتعلقة بالتقدير المالي، حوكمة الشركات، نظم المعلومات، إطار التقرير المالي القابل للتطبيق، والعوامل الثقافية والبيئة التنظيمية (IAASB, 2014).

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن هناك إهتماماً من قبل الأكاديميين والهيئات المهنية بجودة المراجعة والعوامل التي تضمن تحقيقها مع ضرورة الاهتمام بأثرها على أصحاب المصالح المختلفين ودورهم في تعزيزها، وعليه يمكن تعريف جودة المراجعة، من وجهة نظر أصحاب المصالح، على أنها "درجة مرتفعة من التوكيد بأن مراقب الحسابات قد حصل على دليل كافٍ وملائم على أن القوائم المالية تعبّر بعدلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي للشركة"

وكما تعددت مفاهيم وتعريف جودة المراجعة تعددت أيضاً مقاييسها. فقد أشارت دراسة (DeFond and Zhang, 2014) إلى أن هناك مقاييس متعددة لقياس جودة المراجعة ولا يوجد اتفاق حول أي مقياس هو الأفضل. وبرغم تعدد هذه المقاييس إلا أنه يمكن تصنيفها على أساس مخرجات أو مدخلات عملية المراجعة. وبالنسبة للمقاييس على أساس المدخلات من أهمها، حجم مكتب المراجعة، كفاءة وخبرة مراقب الحسابات، استقلال مراقب الحسابات ونظام الرقابة على الجودة بالمكتب. أما بالنسبة للمقاييس على أساس مخرجات عملية المراجعة فمن أهمها سلامة

الحكم على الاستمرارية^١ والتحريفات الجوهرية وإعادة إصدار القوائم المالية^٢ restatements وخصائص جودة التقرير المالي^٣، والمقاييس التي تعتمد على الإدراك^٤ وأنتعاب المراجعة^٥.

ويعتبر حجم مكتب المراجعة من أكثر المقاييس انتشاراً في الدراسات السابقة لما لمكاتب المراجعة الكبيرة من خبرة وكفاءة وإمكانات مادية وبشرية تمكّنهم من توفير خدمات مراجعة على درجة عالية من الجودة (Francis and Yu, 2009) بالإضافة إلى حرص تلك المكاتب على الحفاظ على سمعتهم واعتمادهم على قاعدة عريضة من العملاء (Krishnan, 2003). ومن ناحية أخرى توصلت الدراسة السابقة إلى وجود ارتباط قوي بين حجم مكتب المراجعة والحد من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختبارية (Francis, et al., 1999).

^١ تقارير المراجعة التي تتضمن حكم بشأن الاستمرارية going concern opinions هي تقارير يصدرها مراقب الحسابات في حالة وجود شك جوهري في مدى استمرارية الشركة. وتعتبر من المقاييس المباشرة لجودة المراجعة لأن تقرير المراجعة يعتبر مسؤولية مراقب الحسابات تحت سلطته. إن فشل مراقب الحسابات في إصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن حكم بشأن الاستمرارية، إذا كان هناك ما يستدعي ذلك يعني اصداره لتقرير خطأ ودليل على مستوى منخفض لجودة المراجعة (DeFond and Zhang, 2014).

^٢ إعادة إصدار القوائم المالية restatements هي مؤشر على أن مراقب الحسابات قد أصدر تقريراً نظيفاً على قوائم مالية بها أخطاء جوهيرية. ومن عيوب هذا المقياس أن عدم إعادة إصدار القوائم المالية ليس مؤشراً على ارتفاع مستوى جودة المراجعة (DeFond and Zhang, 2014).

^٣ خصائص جودة التقرير المالي financial reporting quality characteristics ومنها مقاييس جودة الأرباح التي تستخدم للكشف عن إدارة الأرباح. ويرغم أن جودة المراجعة تعتبر إحدى مكونات جودة التقرير المالي، إلا أن من عيوب هذا المقياس أنه يحتوى على نسبة مرتفعة من الخطأ والتحيز بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى بخلاف جودة المراجعة تؤثر في جودة التقرير المالي (DeFond and Zhang, 2014).

^٤ المقاييس التي تعتمد على الإدراك perception based measures وتشمل معامل الاستجابة للأرباح والحصة السوقية وتكلفة رأس المال واستجابة السوق. وتعتبر هذه المقاييس من المقاييس غير المباشرة لجودة المراجعة، وذلك بالمقارنة بالمقاييس الأخرى، إلا أنها أكثر شمولاً (DeFond and Zhang, 2014).

^٥ أنتعاب المراجعة audit fees وهي تعد من مقاييس جودة المراجعة حيث تعتبر مؤشراً على مستوى جهد المراجعة، وهو بدوره من مدخلات عملية المراجعة، إلا أن من عيوبها أنها تعتبر نتاجاً لعوامل العرض والطلب فلا يستطيع مراقب الحسابات طلب أنتعاب مرتفعة إلا إذا كان هناك طلب من قبل العميل على زيادة جهة مراقب الحسابات (DeFond and Zhang, 2014).

٢/٦ جودة التقارير المالية: المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح

اهتمت كثير من الدراسات السابقة بجودة التقرير المالي وحاولت وضع تعريف لها لها من أهمية من وجهة نظر أصحاب المصالح المختلفين وخاصة مع وجود اتفاق على أن جودة التقرير المالي المرتفعة تؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمار (Biddle, et al., 2009) من خلال زيادة قدرة المستثمرين على متابعة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدم تمايز المعلومات ومخاطر الاستثمار (McDermott, 2012). وقد عزفت دراسة (Tang, 2008, p. 3) et al., جودة التقرير المالي على أنها "مدى توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقة وعادلة عن الأداء الاقتصادي والمركز المالي للشركة". كما عرف (McDermott, 2012, p. 3) جودة التقرير المالي على أنها "درجة دقة توصيل التقرير المالي بتوصيل لمعلومات عن عمليات الشركة، وبصفة خاصة تدفقاتها النقدية المتوقعة". وينتفق هذا التعريف مع ما أشار إليه الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 2010) . ففي فصله الأول، بأن الهدف الأساسي للتقرير المالي هو "توفير معلومات مالية عن وحدة التقرير والتي تعتبر مفيدة للمستثمرين، المقرضين، والدائنين الآخرين، الحالين والمحتملين، وذلك في اتخاذ قرارات حول توفر موارد للوحدة" (FASB, 2010, p. 1) وفي فصله الثالث بأن "الخصائص النوعية للمعلومات المالية، المفيدة تحدد أنواع المعلومات التي يمكن أن تكون الأكثر فائدة بالنسبة لهذه الأطراف. وتتطبق هذه الخصائص النوعية على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي يتم توفيرها بطرق أخرى (FASB, 2010).

وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة وتعبر بعدها عما يجب أن تعبّر عنه، وتتحسن نوعية المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، قابلة للتحقق، وقتية وقابلة للفهم. وتشتمل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على الملاءمة والتمثيل العادل.

وتعتبر المعلومات ملائمة اذا كان بإمكانها حدوث اختلاف في القرار، وذلك إذا كان لها قيمة تنبؤية^١ أو قيمة توكيدية^٢(FASB, 2010, and IASB, 2015).

وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة أيضاً، لابد وأن تعبّر وبصورة عادلة عن الظاهرة التي يجب التعبير عنها. وحتى يتحقق التمثيل العادل، لابد وأن يتوفّر في المعلومات المالية ثلاثة صفات وهي الالكمال^٣ والحيادية^٤ والخلو من الخطأ^٥(FASB, 2010, and IASB, 2015). وفي نفس الصدد، أشارت (Gaynor, et al., 2016) إلى أن جودة التقرير المالي تشير إلى درجة تعبير القوائم المالية عن الوضع والأداء الاقتصادي للوحدة.

وعليه، يمكن تعريف جودة التقرير المالي من منظور أصحاب المصالح على أنها درجة الدقة التي يعبر بها التقرير المالي عن الوضع والأداء الاقتصادي للوحدة ومدى توفره لمعلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات نافعة من قبل أصحاب المصالح المختلفين^٦.

وقد أجريت أكثر من دراسة، سواء تحليلية أو تطبيقية، لتحديد واختبار أثر بعض العوامل على جودة الإفصاح والتقرير المالي. ومن ضمن هذه العوامل تلك المتعلقة بحكمة الشركات مثل مجلس الإدارة بتكوينه واستقلاله وسلطاته، والمراجعة الخارجية من خلال التركيز على جودتها والأتعاب وعملية المراجعة والإدارة والمراجع الداخلي وعلاقته بلجنة المراجعة (Cohen, et al.,

^١ القيمة التنبؤية predictive value تشير إلى المعلومات حول قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية (Beest et al., 2009) أي إنها المعلومات التي تساعد على تطوير توقعات أو تغيرات، والمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان يمكن الاعتماد عليها كمدخلات للنماذج التي يعتمد عليها المستخدمون لتوقع النتائج المستقبلية (FASB, 2010, and IASB, 2015)

^٢ القيمة التوكيدية confirmatory value تعنى قدرة المعلومات على توفير تغذية عكسية أو التغيير في تقييمات سابقة (FASB, 2010, and IASB, 2015)

^٣ الالكمال completeness، ويعنى أن يتوافر للمستخدم جميع المعلومات الضرورية اللازمة لنفهم الظاهرة محل التقرير(FASB, 2010, and IASB, 2015)

^٤ الحيادية neutrality وتعنى الخلو من التحيز سواء عند اختيار أو عرض المعلومات المالية (FASB, 2010, and IASB, 2015)

^٥ الخلو من الخطأ free from error وتعنى عدم وجود أخطاء أو خذف في وصف الظاهرة وأنه تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لانتاج المعلومات المنشورة دون وجود أخطاء (FASB, 2010, and IASB, 2015)

(2004) وأيضاً خصائص حوكمة الشركات مثل وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات، حماية المساهمين والمستثمرين، المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة ودور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة (أبو حمام، ٢٠٠٩). إضافة إلى ذلك، استهدفت دراسة (عبد الفتاح، ٢٠١٣) اختبار أثر خصائص لجان المراجعة، والتي تشمل دورية اجتماعاتها وحجمها وخبرة أعضائها المالية على جودة التقرير المالي. واعتماداً على عينة من ٨٦ شركة غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وباستخدام حجم مكتب المراجعة كمتغير رقابي، وبقياس جودة التقرير المالي من خلال القيمة المطلقة للأخطاء في تقدير التدفقات النقدية توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين أي من الخصائص الثلاثة للجان المراجعة وجودة المراجعة من ناحية، وجودة التقرير المالي من ناحية أخرى.

وبالتطبيق على ٥٦ تقرير سنوي لشركات غير مالية مسجلة في بورصة تونس للأوراق المالية في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨ استهدفت دراسة (Chakroun and Hussainey, 2014) تحديد العوامل المتعلقة بحوكمة الشركات التي تؤثر على جودة وكمية المعلومات بالتقدير المالي. وقد خلصت إلى أن لاستقلال مجلس الإدارة تأثيراً سلبياً بينما للملكية الإدارية تأثيراً إيجابياً على جودة التقرير المالي. كما توصلت إلى أن العوامل التي تؤثر في كمية المعلومات، الواردة في التقرير المالي، تختلف عن تلك التي تؤثر في جودة التقرير المالي. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الخصائص الأساسية للشركة في جودة التقرير المالي مثل ربحيتها، عمرها، حجمها، معدل نموها، ودرجة تعقد عملياتها (Doyle, et al., 2007)

ومن ناحية أخرى، تعددت مقاييس جودة التقرير المالي ومنها نماذج ملائمة للمعلومات لأغراض تحديد القيمة Value Relevance Models ونماذج الاستحقاق Accruals Models التي تقوم على أساس إدارة الأرباح والنماذج التي تعتمد على عناصر معينة بالتقارير المالية مثل تقرير الاستمرارية وكلمة رئيس مجلس الإدارة وغيرها، وأخيراً تلك التي تعتمد على تشغيل الخصائص النوعية لمعلومات التقرير المالي (Tasios and Bekiaris, 2012).

وفيما يتعلّق بنماذج ملاءمة المعلومات لأغراض تحديد القيمة، فهـى تقيـس جـودـة المعلومات الواردة بالـتقرير المـالـي من خـلال العـلاقـة، أو الـارـتبـاط بـين الأـرقـام المحـاسـبـية ورـدـودـ فعلـ السوقـ. فـفـى حـالـة وجود إـرـتـباط قـوى بـين سـعـرـ السـهـمـ (والـذـى يـمـثـلـ الـقـيمـ السـوـقـيـةـ لـلـشـرـكـةـ) وـالـقـيمـ المحـاسـبـيةـ (والـتـى تـمـثـلـ قـيمـ الشـرـكـةـ المـقاـسـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الإـجـرـاءـاتـ المـحـاسـبـيـةـ) يـمـكـنـ القـولـ أنـ أـربـاحـ الشـرـكـةـ توـفـرـ مـعـلـومـاتـ مـلـائـمـةـ، وـيمـكـنـ الـاعـتمـادـ عـلـيـهاـ (Nichols and Wahlen, 2004). وـبـرـغمـ سـهـولةـ الـقـيـاسـ المـتـوفـرـةـ فـىـ هـذـاـ التـمـوـذـجـ وـأـنـاقـافـهـ مـعـ الإـطـارـ المـفـاهـيـمـيـ الجـديـدـ لمـجـلسـ مـعـايـيرـ الـمـحـاسـبـةـ الـمـالـيـةـ، إـلاـ أـنـهـ مـقـيـاسـ غـيرـ مـباـشـرـ لـجـودـةـ التـقـرـيرـ المـالـيـ، فـهـوـ يـعـتـدـ عـلـىـ جـودـةـ الـأـربـاحـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ عـدـمـ تـمـيـزـهـ بـينـ الـمـلـاءـمـةـ وـإـمـكـانـيـةـ الـاعـتمـادـ أوـ التـمـثـيلـ العـادـلـ. وـأـخـيـراـ فـىـ حـالـةـ دـعـمـ وـجـودـ سـوقـ كـفـاءـ لـنـ يـعـبرـ سـعـرـ السـهـمـ عـنـ الـقـيمـ السـوـقـيـةـ لـلـشـرـكـةـ (Beest, et al., 2009).

أماـ بـالـنـسـبـةـ لـنـمـاذـجـ الـاستـحقـاقـ، فـهـىـ تـقـيـسـ مـدىـ وـجـودـ إـدـارـةـ الـأـربـاحـ فـىـ ظـلـ الـقـوـاعدـ وـالـقـوـانـينـ السـائـدةـ. وـتـفـرـضـ هـذـهـ نـمـاذـجـ قـيـاسـ إـدـارـةـ بـاستـخدـامـ الـاستـحقـاقـاتـ الـاخـتـيـارـيـةـ – وـالـتـىـ يـمـكـنـهاـ التـحـكـمـ فـيـهاـ – بـغـرـمـ إـدـارـةـ الـأـربـاحـ (Healy and Wahlen, 1999, and Trejo- Pech, et al., 2016) وـالـتـىـ بـدـورـهـاـ تـؤـثـرـ سـلـبـاـ عـلـىـ نـفـعـيـةـ الـقـرـاراتـ مـاـ يـؤـدـىـ فـىـ النـهـاـيـةـ إـلـىـ التـأـثـيرـ سـلـبـاـ عـلـىـ جـودـةـ التـقـرـيرـ المـالـيـ. وـبـرـغمـ سـهـولةـ هـذـاـ مـقـيـاسـ لـأـنـهـ يـعـتـدـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـوارـدةـ فـىـ التـقـرـيرـ السـنـوـيـ، إـلاـ أـنـهـ يـعـتـدـ مـقـيـاسـاـ غـيرـ مـباـشـرـ لـجـودـةـ التـقـرـيرـ المـالـيـ، فـهـوـ يـعـتـدـ عـلـىـ جـودـةـ الـأـربـاحـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ أـنـهـ يـصـعـبـ التـميـزـ بـينـ الـاستـحقـاقـاتـ الـاخـتـيـارـيـةـ وـالـاستـحقـاقـاتـ غـيرـ الـاخـتـيـارـيـةـ (Beest, et al., 2009).

وبـالـنـسـبـةـ لـمـقـيـاسـاتـ الـتـىـ تـتـلـقـىـ عـيـوبـ النـمـاذـجـ السـابـقةـ، وـتـهـدـىـ إـلـىـ قـيـاسـ جـودـةـ التـقـرـيرـ المـالـيـ بـصـورـةـ مـباـشـرـةـ/ـ فـمـنـهـاـ النـمـاذـجـ الـتـىـ تـعـتـمـدـ عـلـىـ عـنـاصـرـ مـعـيـنةـ فـىـ التـقـرـيرـ السـنـوـيـ، مـثـلـ كـلمـةـ رـئـيسـ مـجـلسـ إـدـارـةـ، الـمـعـلـومـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـمـخـاطـرـ وـالـرـقـابـةـ الدـاخـلـيـةـ وـتـقـرـيرـ المـراجـعـةـ، وـالـمـعـلـومـاتـ ذـاتـ الصـلـةـ بـحـوكـمـةـ الشـرـكـاتـ. وـتـقـومـ هـذـهـ نـمـاذـجـ بـالـتـعـمـقـ فـىـ فـحـصـ هـذـهـ الـعـنـاصـرـ لـغـرـضـ قـيـاسـ جـودـةـ التـقـرـيرـ المـالـيـ بـشـكـلـ مـباـشـرـ. وـبـرـغمـ أـنـهـ نـمـاذـجـ تـخـتـبـرـ أـثـرـ مـسـتـوىـ نـفـعـيـةـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـالـيـةـ الـمـنـشـوـرـةـ بـصـورـةـ مـباـشـرـةـ لـلـقـرـارـ منـ خـلالـ شـغـيلـ الـخـصـائـصـ الـنـوـعـيـةـ لـلـمـعـلـومـاتـ

إلا أن هناك صعوبة في قياسها، بالإضافة إلى أنها تعتبر مقياساً غير شامل حيث تعتمد على عناصر معينة بالتقارير المالية وليس التقارير المالية ككل (Beest et al., 2009).

ولتجنب عيوب المقاييس التي تعتمد على جودة الأرباح لقياس جودة التقرير المالي، وهي نماذج الاستحقاقات ونماذج ملاءمة المعلومات لأغراض تحديد القيمة، وكذلك عيوب النماذج التي تعتمد على الشخص المباشر للخصائص النوعية لعناصر معينة بالتقارير المالية، يمكن اللجوء إلى تشغيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية ككل. وبرغم صعوبة تطبيق هذه النماذج إلا أنها تعتبر مقياساً مباشراً وشاملاً لجودة التقارير المالية والمعلومات الواردة فيها. ولتشغيل الخصائص النوعية، يتم الاعتماد على العناصر التي تشتمل عليها كل خاصية. فبالنسبة للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، والتي تتضمن الملاءمة والتمثيل العادل، ويمكن التركيز عند قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية على القيمة التبؤية والتوكيدية للمعلومات. كما يمكن التركيز عند قياس التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، على الاتكمال والحيادية والخلو من الخطأ الجوهرى (Beest et al., 2009).

٣/٦ تحليل العلاقة بين جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) وجودة التقارير المالية (مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتها الملاءمة والتمثيل العادل) واشتقاق فرض البحث

تناولت الدراسات السابقة (Palmer, 2008, Harandi and Khanagha, 2013, Paydarmansh. et al., 2014, Abdul-Manaf, et al., 2016, Alfraih, 2016, Eftekhari, 2016) العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقرير المالي، وأشارت إلى أن جودة المراجعة تؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي من خلال زيادة مصداقيته، وبالتالي يمكن اعتبار جودة المراجعة من محددات جودة التقرير المالي، ويؤكد ذلك دور مراقب الحسابات في التوكيد على التقرير المالي الذي ينتهي برأيه فيه إلى أن "القواعد المالية تعبّر بعدلة، بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً" حيث يعني مراقب الحسابات بكيفية تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة

قبولاً عاماً، والذي يتطلب حكماً مهنياً، للوصول إلى التقديرات، والتي تهدف إلى توفير معلومات ملائمة بصورة عادلة حول الأنشطة الاقتصادية الأساسية للشركة (DeFond and Zhang, 2014). وثمة بعد آخر لعلاقة جودة المراجعة بجودة التقرير المالي وهو خطر التقاضي^١ الذي يعد حافزاً يدفع مراقب الحسابات إلى الاهتمام بجودة المراجعة، ومن ثم التقرير المالي، فمراقبى الحسابات مسؤولين قانونياً عن القوائم المالية المضللة برغم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (Ball, 2009, and DeFond and Zhang, 2014).

وقد تنوّعت بيانات الدراسات التي تناولت بالتطبيق العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الإفصاح والتقرير المالي، بالإضافة إلى تنوع المقاييس المستخدمة لقياس جودة المراجعة وجودة التقرير المالي. ففي باكستان استهدفت دراسة (Nosheen and Chonglertham, 2013) اختبار العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وجودة الإفصاح. وركزت الدراسة في حوكمة الشركات على تركيز الملكية^٢ وأزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة وجودة المراجعة، باعتبار أن المراجعة تعد من الأعمدة الأساسية لحوكمة الشركات. ومن خلال عينة من ١٨٣ شركة مسجلة في بورصة الأوراق المالية في باكستان في ٢٠٠٩ و٢٢٣ شركة في ٢٠١٠ ومن خلال استخدام نموذج انحدار خطى متعدد، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتركيز الملكية على جودة الإفصاح، بينما تؤثر أزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة سلباً على جودة الإفصاح. كما توصلت الدراسة إلى أنه في حال توافر هاتين الخاصيتين؛ تركيز الملكية وأزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة، تتحفظ جودة الإفصاح. أما بالنسبة لأثر جودة المراجعة على جودة الإفصاح، فتوصلت الدراسة إلى أن قيام أحدى مكاتب المراجعة الكبيرة بعملية المراجعة يزيد من مستوى الشفافية ويؤثّر إيجاباً على جودة الإفصاح. وقد اشارت الدراسة إلى أن مراقبى الحسابات ذوى السمعة الجيدة

^١ خطر التقاضي litigation risk هو احتمال تعرض مراقب الحسابات لدعوى قضائية والخسائر الناجمة عن تلك الدعوى مثل تكاليف تسوية الدعوى القضائية والإضرار بالسمعة المهنية (نوريجي، ٢٠١٢).

^٢ تركيز الملكية ownership concentration ويعنى أن تتركز ملكية الأسهم في أيدي عدد محدود من المساهمين، والذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها التشغيلية والمالية. ويمكن تصنيف هذا النوع من الملكية وفقاً لشخصية المستثمر إلى ملكية مرکزة في يد كبار المساهمين، الدولة، الإدارة، مستثمر أجنبي أو مؤسسات مالية (حضر، ٢٠١٤)

يطالبون عملائهم بالإفصاح الجيد لتجنب التعقيبات القانونية وبالتالي تعتبر جودة المراجعة وسيلة لتحسين جودة الإفصاح.

وفي تايلاند، اتفقت دراسة (Nosheen and Kamolsakulchai, 2015) مع دراسة (Chonglertham, 2013) في الهدف، حيث تناولت أثر حوكمة الشركات، ولكن بالتركيز على فعالية لجان المراجعة، وأثر جودة المراجعة على جودة التقرير المالي، وذلك على عينة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية في تايلاند في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج Jones للاستحقاقات الاختيارية لقياس جودة التقرير المالي، وقامت بقياس جودة المراجعة من خلال نوع التقرير وأنماط المراجعة وأيضاً حجم مكتب المراجعة. كما قامت الدراسة بقياس فعالية لجان المراجعة من خلال حجمها وخبرتها وعدد مرات انعقادها. وخلاصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية لجان المراجعة، بصفة عامة، وحجمها بصفة خاصة، وجودة التقرير المالي، وعلاقة إيجابية بين جودة المراجعة بصفة عامة، ونوع تقرير المراجعة بصفة خاصة، وجودة التقرير المالي. وأوضحت الدراسة إلى أن اصدار مراقب الحسابات لتقرير نظيف يشير إلى اطمئنانه للمعلومات الواردة بالتقارير المالية.

وفي طهران أجريت أكثر من دراسة في نفس السياق، ولكنها اختلفت من حيث فترة التطبيق والمقاييس المستخدمة. فقد أجريت دراسة من قبل (Kaklar, et al., 2012) لاختبار علاقة جودة المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة وطول مدة علاقة مراقب الحسابات بالعميل، بوجودة التقرير المالي مقاسة بالقيمة المطلقة للأخطاء في التدفقات النقدية. واعتماداً على عينة من ٩١ شركة مسجلة ببورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ لم تجد الدراسة علاقة معنوية بين جودة المراجعة وجودة التقرير المالي. حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة وسلبية بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقرير المالي، بينما لم تجد الدراسة أثراً واضحاً لتذوير مراقب الحسابات على جودة التقرير المالي، وهو ما يعني وجود عوامل أخرى تؤثر في جودة التقرير المالي بخلاف جودة المراجعة.

كما استهدفت دراسة (Harandi and Khanagha, 2013) اختبار أثر جودة المراجعة المقاسة من خلال سمعة مراقبى الحسابات وخبرتهم في مجال الصناعة، على جودة الإفصاح

واعتماداً على عينة من ١٠٢ شركة مسجلة في بورصة طهران، خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنى لتخصص مراقبى الحسابات في الصناعة على جودة الإفصاح^١، فالاستعانة بخبراء في مجال الصناعة يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح بالنسبة للشركات المسجلة في بورصة طهران.

وباستخدام نفس مقياس جودة المراجعة وهو سمعة مراقبى الحسابات بالإضافة إلى بذل العناية المهنية، تأولت دراسة (Eftekhari, 2016) العلاقة بين جودة المراجعة من ناحية ومشكلات الوكالة وجودة التقرير المالى من ناحية أخرى. وقد قامت الدراسة بقياس جودة التقرير المالى من خلال إجمالي الاستحقاقات وتكليف الوكالة من خلال درجة الرفع المالى وجودة المراجعة بسمعة مراقبى الحسابات وبذل العناية المهنية (متغير وهى يأخذ القيمة صفر إذا كان مراقب الحسابات غير كفاء والقيمة واحد إذا كان مراقب الحسابات كفاء). ومن خلال عينة من الشركات المسجلة في بورصة طهران فى الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤، توصلت الدراسة إلى وجود أثراً إيجابياً وجوهرياً لمشكلات الوكالة على جودة المراجعة وجود أثراً جوهرياً وإيجابياً لجودة المراجعة على جودة التقرير المالى.

وبالتركيز على أثر حجم مكتب المراجعة، استهدفت دراسة (Palmer, 2008) تحديد أثر جودة المراجعة، المقادسة من خلال حجم مكتب المراجعة، على جودة ومدى التقرير المالى المتعلق بالمعلومات الخاصة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS وأشارت الدراسة إلى أن خوف مكاتب المراجعة الكبيرة ذوى الجودة المرتفعة من فقدان سمعتها يجعلها تشجع على جودة تقرير مالى وكم أكبر من المعلومات. ومن خلال عينة من ١٥٠ شركة استرالية مسجلة في بورصة الأوراق المالية خلصت الدراسة إلى أن لجودة المراجعة أثراً جوهرياً على جودة ومدى التقرير المالى المتعلقة بالمعلومات المرتبطة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالى.

^١ يعرف التخصص الصناعى لمراقبى الحسابات auditor expertise in industry بأنه المعرفة والخبرة التى يكتسبها مراقب الحسابات فى صناعة معينة والتى تعكس إيجاباً على جودة المراجعة. وتم قياسه فى هذه الدراسة بدلاة الحصة السوقية لمراقبى الحسابات، والمقدسة من خلال إجمالي أصول أصحاب الشركات التى يقوم مراقب الحسابات بمراجعةها مقسوماً على إجمالي أصول جميع الشركات فى الصناعة.

وفي طهران، استهدفت دراسة (Behbahani, et al., 2013) اختبار أثر حجم مكتب المراجعة على جودة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وذلك من خلال عينة من ١٠٢ شركة مسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي وجوهري لحجم مكتب المراجعة على جودة الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

وفي طهران أيضاً، قامت دراسة (Paydarmansh, et al., 2014) باختبار أثر جودة المراجعة على جودة الإفصاح المالي، وذلك على الشركات المسجلة في بورصة طهران في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣. وقد قامت الدراسة بقياس جودة المراجعة من خلال ستة مقاييس وهي: التخصص في الصناعة، طول مدة علاقة مراقب الحسابات بالعميل، أتعاب المراجعة، جودة وسمعة مكتب المراجعة، إيرادات مكتب المراجعة وقدم وعراقة مكتب المراجعة. وبصفة عامة لم تجد الدراسة علاقة معنوية بين جودة المراجعة وجودة الإفصاح المالي، فلم يتم التوصل لدليل على وجود تأثير معنوي لأنتعاب المراجعة أو طول مدة علاقة مراقب الحسابات بالعميل أو التخصص في الصناعة أو إيرادات مكتب المراجعة على جودة الإفصاح المالي. بينما وجدت الدراسة علاقة إيجابية ومعنوية بين سمعة وجودة مكتب المراجعة وعراقته وجودة الإفصاح المالي، فمكاتب المراجعة العريقة والقديمة لا تقبل بالإفصاح غير الكافي حفاظاً على مصداقيتها.

وفيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية، فقد أجريت أكثر من دراسة تتناول أثر جودة المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة، على القيمة التنبؤية، وهي توفير معلومات تساعد في التنبؤ بالمستقبل. فمن ناحية، استهدفت دراسة (Lawson and Boldin, 2014) التحقق من صحة قيام مكاتب المراجعة الكبيرة بعمليات مراجعة كاملة وأفضل بالمقارنة بالمكاتب الأخرى والتحقق مما إذا كانت جودة المراجعة^١ تؤثر على المقدرة التنبؤية للأرباح أي أن الأرباح التي تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة لها قيمة تنبؤية أفضل سواء فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية أو التندفات النقدية المستقبلية. ومن خلال عينة من ٦٤٩٣ مشاهدة (سنة-شركة) مسجلة في Audit Analytics and Compustat في

^١ تم قياس جودة المراجعة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أتعاب المراجعة التي حصل عليها مكتب المراجعة واللوغاريتم الطبيعي للعملاء التي قام المكتب بتوفير خدمات لها

الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨، توصلت الدراسة إلى انخفاض القدرة التنبؤية للاستحقاقات مع زيادة حجم مكتب المراجعة (من مكتب مراجعة صغير إلى مكتب مراجعة متوسط الحجم) وهو ما أرجعته الدراسة إلى الضغط المتزايد والخوف من فقدان سمعتها. كما توصلت الدراسة إلى ارتفاع القيمة التنبؤية للاستحقاقات العادية وغير العادية مع زيادة حجم مكتب المراجعة (من مكتب مراجعة متوسط إلى مكتب مراجعة كبير) وهو ما أرجعته الدراسة إلى الاستقلال الإضافي لمكاتب المراجعة الكبيرة ومواردها المختلفة وذلك بالمقارنة بمكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي نفس上下文，استهدفت دراسة (Lee, 2016) اختبار أثر جودة المراجعة، مقاسة بدلالة حجم مكتب المراجعة (مكاتب المراجعة الأربع الكبار في مقابل مكاتب المراجعة الأخرى) على مدى استمرارية الاستحقاقات accruals persistence وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ومن خلال عينة من ٧٤٩٣ مشاهدة (شركة-سنة) من الشركات المسجلة في بورصة كوريا، توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لجودة المراجعة على استمرارية الاستحقاقات وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. يعتبر مراقبو الحسابات الذين ينتهيون إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبار أكثر فعالية في تقييمهم لمعقولية قياس الاستحقاقات (سواء تلك المتعلقة بالأصول الجارية أو الأصول الأخرى التي يتم قياسها على أساس حكمي) من خلال جمع الأدلة الكافية والملائمة وهو ما ينعكس إيجاباً على إمكانية الاعتماد عليها وذلك بالمقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأخرى.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Hussainey, 2009) اختبار أثر جودة المراجعة المقاسة بحجم مكتب المراجعة على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بالنسبة للشركات المربحة وغير المربحة. ومن خلال عينة من ٤٤١٧ مشاهدة (سنة-شركة) في الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٢ في المملكة المتحدة، توصلت الدراسة إلى وجود أثر جوهري لجودة المراجعة على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بالنسبة للشركات التي حققت أرباحاً ولكن لم تتوصل الدراسة إلى وجود هذا الأثر بالنسبة للشركات التي لم تحقق أرباحاً. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Alfraih, 2016) التحقق من أثر جودة المراجعة مقاسة بوجود مكتب من مكاتب المراجعة الأربع الكبار كطرف في مراجعة مشتركة على ملاءمة القيمة المتعلقة

بالأرباح والقيمة الدفترية للشركات. ومن خلال عينة من ١٨٣٦ مشاهدة (سنة - شركة) من الشركات المقيدة في بورصة الكويت في الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٣ واعتماداً على ثلاث بدائل للمراجعة المشتركة (مكتبين من مكاتب المراجعة الصغيرة - مكتب مراجعة من مكاتب المراجعة الأربع الكبار ومكتب مراجعة صغير - مكتبين من مكاتب المراجعة الأربع الكبار) توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومحظوظ لجودة المراجعة على ملاءمة القيمة للأرباح والقيمة الدفترية.

وقد انفقت دراسة (Alfraih, et al., 2016) مع دراسة (Abdul-Manaf, et al., 2016) فقد استهدفت التحقق من أثر جودة المراجعة على ملاءمة قيمة الأرباح. ومن خلال عينة من الشركات غير المالية المسجلة في بورصة ماليزيا (٤٢٧ مشاهدات شركة - سنة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢) توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لجودة المراجعة (مقاسة بدلالة حجم مكتب المراجعة) على ملاءمة قيمة الأرباح.

وفيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على التمثيل العادل للمعلومات الواردة بالتقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها، فقد أجريت أكثر من دراسة لتتحقق من هذا الأثر. فقد قامت دراسة (Nwanyanwu, 2017) باستقصاء آراء مراقبى الحسابات حول أثر جودة المراجعة، المقاسة باستقلال مراقبى الحسابات وتدريبهم وأدائهم خلال مهمة المراجعة، على جودة التقرير المالى المقاسة من خلال إمكانية الاعتماد عليه. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومحظوظ لكل من مقاييس جودة المراجعة إلا أن استقلال مراقبى الحسابات كان أكثرهم من حيث التأثير الإيجابي على إمكانية الاعتماد على التقارير المالية.

وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Alrshah, 2015) أثر حوكمة الشركات على إمكانية الاعتماد على القوائم المالية، التي تم مراجعتها، مع وجود جودة المراجعة كمتغير وسيط. فقد اختبرت الدراسة أثر توفير خدمات أخرى بخلاف المراجعة، تدوير مراقبى الحسابات، حجم مكتب المراجعة، أتعاب مكتب المراجعة وخصائص لجان المراجعة على جودة المراجعة والمقاسة من

خلال درجة استقلال مراقب الحسابات^١. كما قامت الدراسة باختبار أثر جودة المراجعة على إمكانية الاعتماد على القوائم المالية التي تم مراجعتها من خلال مقياس يتضمن مجموعة من العوامل وهي: خلو القوائم المالية من الغش، ووضوح توصيل نتائج عمل المراجعة المؤدي، توفر القوائم المالية لصورة عادلة وصادقة، عدم اتفاق مراقبى الحسابات مع السياسات المحاسبية المستخدمة فى القوائم المالية، مدى إرشاد المعايير الحالية لمراقبى الحسابات، مدى وضع التعبير عن التوكيد الذى أبداه مراقب الحسابات ومدى حصول المستخدمين على توکید مطلق على أن القوائم المالية خالية من التحريرات الجوهرية. ومن خلال مقياس likert 7 point (يتراوح من ١ وهو غير موافق تماماً وحتى ٧ وهو موافق تماماً) وبناءً على عينة من ١٨٨ مشترك من البنوك الليبية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة المراجعة والاعتماد على القوائم المالية التي تم مراجعتها وعلاقة إيجابية و مباشرة بين حوكمة الشركات وجودة المراجعة وهو ما يعني أن لحوكمة الشركات أثراً إيجابياً على جودة المراجعة وهو ما ينعكس إيجابياً على إمكانية الاعتماد على القوائم المالية التي تم مراجعتها.

ولأن وجهة نظر الأطراف المختلفة، سواء كانوا مراقبى الحسابات أو مدعى أو مستخدمى المعلومات المحاسبية حول الخصائص النوعية للمعلومات الواردة فى التقارير المالية فى غاية الأهمية، استهدفت دراسة Rostami and Salehi, 2010 تحديد أهمية وزن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر أطراف مختلفة في إيران. تضمنت هذه الأطراف أعضاء مهنة المحاسبة وهم مراقبو الحسابات ومعدو المعلومات المحاسبية وهم المحاسبون والمدراء الماليون ومستخدمو المعلومات المحاسبية وهم حملة الأسهم ومتخصصى البنوك وطلاب ومدرسي المحاسبة وذلك لتقدير الوضع الحالى للتقرير المالى في إيران وتحديد ما

^١ تم قياس مدى استقلال مراقب الحسابات من خلال ردود المشاركين في الدراسة وموافقتهم على مجموعة من العوامل باستخدام مقياس likert 7 point وتضمنت العوامل ما يلى: مدى موضوعية مراقب الحسابات في الإلصاح عن مشكلة بالتقرير المالى، مدى عدم تحيز مراقب الحسابات في الإلصاح عن مشكلة بالتقرير المالى، عدم تدخل الإدارة في برنامج المراجعة، حرية الوصول إلى جميع السجلات والأفراد ذوى الصلة بالمراجعة، التفاظ النشط من قبل أفراد الإدارة خلال عملية الفحص، عدم وجود مصالح شخصية يمكن ان توفر على عملية الفحص، احتفاظ مراقب الحسابات باستقلاله من حيث الشكل والجوهر .

إذا كان هناك حاجة لتحسين الإطار المفاهيمي المحلى بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة. وبالاعتماد على قائمة استقصاء ، وبالتركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهى إمكانية الاعتماد، الوقتية، الإفصاح الكامل، الملاءمة، القابلية للمقارنة، قيدى التكلفة والمنفعة والتحفظ، توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف بين منتجي المعلومات المحاسبية ومراقبى الحسابات الذين كانوا أقل رضا بوضع التقرير المالى الحالى فى ضوء الخصائص النوعية. كما أكد مراقبو الحسابات على عدم ملاءمة الإفصاح والافتقار إلى إمكانية الاعتماد الكافية وفقدان الملاءمة الكافية بالنسبة للمعلومات المحاسبية. في نفس الوقت رأى مستخدمو المعلومات المحاسبية أن عدم توفير الإفصاح الملائم في الوقت المناسب وبمستوى كافى من إمكانية الاعتماد هي من العوامل الأساسية التي تؤدى إلى تخفيض مستوى الشفافية بين الأطراف المختلفة.

وبالتركيز على قرارات المدراء، استهدفت دراسة Christopher and Stadler, (2015) تحديد دور الخصائص النوعية للمعلومات المالية في القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة. ومن خلال بيانات تتعلق بـ ٤٠٨٩٥ عملية اختيار وتغيير في السياسات المحاسبية (من المعايير الدولية للتقرير المالى) في ١٦ قضية من قبل ٥١٤ شركة في ١٠ مقاطعات في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، توصلت الدراسة إلى وجود ٤ سبب وراء اختيار الإدارة للسياسات المختلفة. تتعلق معظم هذه الأسباب بالخصائص النوعية للمعلومات وتحديد الملاءمة، التمثيل العادل، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم.

ونظراً لأهمية وجة نظر مراقبى الحسابات وإدراكيهم لجودة التقارير المالية والعوامل التي تؤثر فيها، استهدفت دراسة Tasios and Bekiaris, 2012 تحديد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على مستوى جودة التقرير المالى في اليونان. ومن خلال دراسة مسحية على عينة من ١٠٤ مراقب حسابات قانوني، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهى: يرى مراقبو الحسابات أن الخصائص التشغيلية لمعلومات التقرير المالى تحدد جودة التقرير المالى، سواء كانت هذه الخصائص أساسية؛ الملاءمة والتتمثيل العادل أو تحسينية؛ القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، الوقتية والقابلية للفهم. وأن هناك عوامل تؤثر في جودة التقرير المالى وتؤدى إلى تخفيضها

مثل إدارة الأرباح وحوكمة الشركات الضعيفة والملكية العائلية^١ وعدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية. أما عن العوامل التي تساهم في تحسين جودة التقرير المالي، فتتضمن وجود إطار إشرافي قوي وجودة عمليات المراجعة التي تتم من قبل مكاتب المراجعة وتدريب موظفي الشركات. وأخيراً تعتبر جودة التقرير المالي للشركات اليونانية في مستوى متوسط بالنسبة للخصائص النوعية لمعلومات التقرير المالي.

وفي ليبيا، استهدفت دراسة (Alsagli and Mizdrakovic, 2016) التركيز على ادراك مراقبى الحسابات لجودة التقرير المالي مقاسة بملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير المالي وتمثيلها العادل بالإضافة إلى قابليتها للفهم في القطاع المصرفي الليبي. وقد قامت الدراسة بقياس ملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير المالي من خلال إفصاح البنوك عن معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل ومعلومات عن الفروق والمخاطر والقيمة العادلة للبنوك. كما قامت بقياس التمثيل العادل للمعلومات الواردة بالتقرير المالي من خلال توافر معلومات تتصف بالخلو من الخطأ والحيادية والاكتمال. ومن خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على مكاتب المراجعة في ليبيا توصلت الدراسة إلى أن ارتقاء جودة التقرير المالي في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر مراقبى الحسابات. كما توصلت الدراسة إلى أن من وجهة نظر مراقبى الحسابات، توافر خاصيتى التمثيل العادل والقابلية للفهم في المعلومات الواردة بالتقرير المالي مما يؤثر إيجابياً وجوهرياً على جودة التقرير المالي وبرغم إيجابية العلاقة بين ملاءمة المعلومات الواردة بالتقرير المالي وجودة التقرير المالي إلا أنها لم تكن علاقة معنوية.

وفي نيجيريا، استهدفت دراسة (Mbobo and Ekpo, 2016) التحقق من وتقدير وجهة نظر المحاسبين المهنيين لجودة التقرير المالي اعتماداً على الخصائص النوعية الخاصة به. قامت الدراسة باستقصاء آراء ووجهات نظر المحاسبين في ثلاث مدن وذلك فيما يتعلق بعلاقة

^١ تعتبر الملكية العائلية family ownership من أشكال تركز الملكية ويمكن اعتبار الشركة عائلية في حالة توافر إحدى شرطتين: ١ - أن تزيد إجمالي نسبة الملكية العائلية (بما في ذلك الملكية من قبل الزوجين وأعضاء العائلة حتى الأقارب من الدرجة الثالثة) عن ٣٠% مع كون أعضاء العائلة أعضاء في مجلس الإدارة ٢ - أن يكون أكثر من نصف مقاعد مجلس الإدارة لأعضاء العائلة (Shyu, 2011)

الخصائص النوعية للتقرير المالي، وهي الملاءمة، التمثيل العادل، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم والوقتية، بجودة التقرير المالي. وقد توصلت الدراسة إلى أن من وجهة نظر المحاسبين المهنيين، يؤدي التمثيل العادل وليه ملائمة المعلومات إلى تحسين جودة التقرير المالي. أما بالنسبة لمحددات هذه الخصائص فقد وجدت الدراسة إلى أن نوع تقرير المراجعة (سواء كان تقرير نظيف أو متحفظ) وليه استخدام القيمة العادلة كأساس لقياس يEDA من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة التقرير المالي.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن هناك دراسات سابقة كثيرة تتناول أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية. اختلفت هذه الدراسات من حيث منهجيتها ومقاييسها المتعلقة بجودة المراجعة ونوع التقرير المالي والبيئة التي قامت بالتطبيق فيها، إلا أنه يتضح أن لجودة المراجعة بصفة عامة والمقدمة بدلاًلة حجم مكتب المراجعة بصفة خاصة أثراً إيجابياً ومحظوظاً على جودة التقرير المالي، حيث يساعد مراقبو الحسابات ذوو الجودة المرتفعة على زيادة مستوى الشفافية وتخفيف عدم تماثل المعلومات مما ينعكس إيجابياً على جودة التقرير المالي. ومن الأفضل قياس جودة التقرير المالي من خلال الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة والتتمثيل العادل) لمعلومات التقرير المالي برغم صعوبتها، فهي تعتبر مقياساً شاملأً ومبشرأً لجودة التقارير المالية، كما أنها تعتبر محل اهتمام الأطراف المختلفة ذات الصلة بعملية التقرير المالي بصفة عامة ومرأبى الحسابات بصفة خاصة وذلك لأن رأي مراقب الحسابات يوفر توكيداً معقولاً على أن "القواعد المالية تعبير بعدلة بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها". كما أن لجودة المراجعة دوراً أساسياً وإيجابياً في تخفيف عدم تماثل المعلومات وإضفاء الثقة على القوائم المالية والتقارير المالية وتحسين مصداقيتها ونفعيتها لمحاسبة القرارات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية بصفة عامة. وبما أن الدراسات السابقة استقرت على أن حجم مكتب المراجعة (مكاتب المراجعة الأربع الكبار في مقابل مكاتب المراجعة الصغيرة) يعتبر مقياساً ملائماً لجودة المراجعة، لما يكتتب المراجعة الكبيرة من إمكانات وطاقات بشرية ومادية وقدرة على الوصول إلى المعايير والممارسات الدولية بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى الحفاظ على سمعتها خوفاً من خطر التقاضي، فإنه يفضل قياس جودة المراجعة من خلال حجم مكتب المراجعة. وعليه، فإنه يمكن صياغة فرض البحث كما يلى:

ف ١: تؤثر جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) إيجابياً وبصورة معنوية على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

وبشأن الأثر الإيجابي لجودة المراجعة على استيفاء المعلومات المحاسبية لخاصة الملاءمة، يتفق البعض (Hussainey, 2009, Lawson and Boldin, 2014, and Lee, 2016) على أن لحجم مكتب المراجعة أثر إيجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية وتحديداً قيمتها التنبؤية من خلال مدى استمرارية الاستحقاقات والقدرة التنبؤية للأرباح والاستحقاقات، حيث اتضح ارتفاع القدرة التنبؤية للأرباح التي يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة سواء للأرباح المستقبلية أو التدفقات النقدية المستقبلية.

أما فيما يتعلق باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصية التمثيل العادل، يتفق البعض (Tasios and Bekiaris, 2012, and Mbobo and Ekpo, 2016) على أن من وجهة نظر مراقبى الحسابات والمحاسبين المهنيين، لتمثيل المعلومات المحاسبية العادل أثراً جوهرياً في تحسين جودة التقرير المالى، كما أن لجودة المراجعة أثراً إيجابياً على إمكانية الاعتماد على التقارير المالية (Alrshah, 2015, and Nwanyanwu, 2017).

ولأنه من المتوقع أن تكون التقارير المالية أكثر جودة إذا استوفت المعلومات المحاسبية خاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل معاً، ويمكن ألا تكون ذات جودة حال استيفاء المعلومات المحاسبية لإحدى هاتين الخاصيتين، فمن المنطقي اشتلاق فرضين فرعيين لهذا الفرض كالتالى:

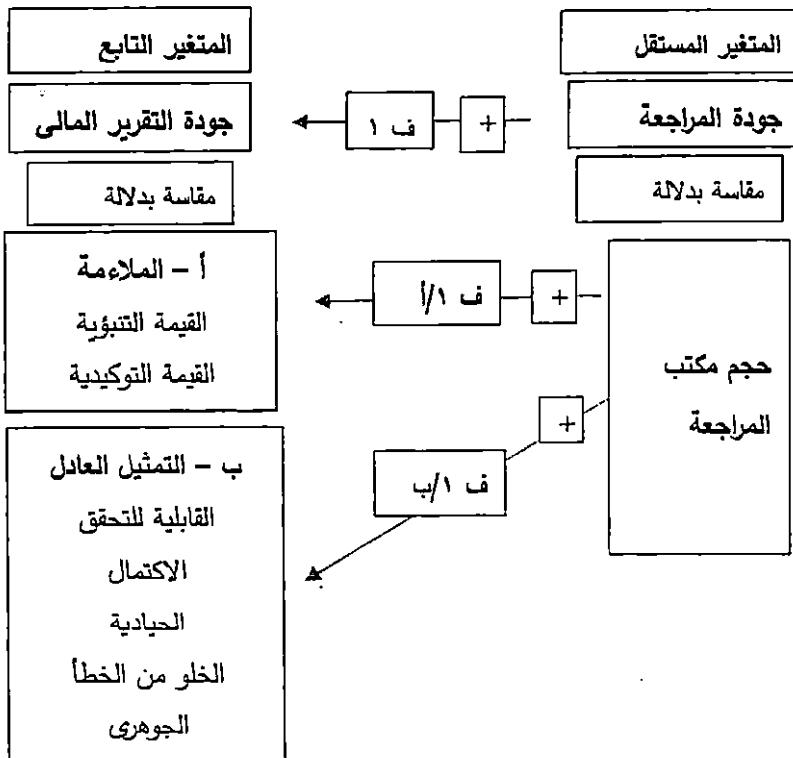
ف ١١: تؤثر جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) إيجابياً وبصورة معنوية على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

ف ٢١: تؤثر جودة المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة) إيجابياً وبصورة معنوية على التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية التقرير للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

٤/٤ نموذج ومنهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الفرعية نموذج ومنهجية البحث كلي على حده، كالتالي:

٤/٤/١ نموذج البحث:



٤/٤/٢ الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر جودة المراجعة (المقاسة بحجم مكتب المراجعة) على جودة التقارير المالية (مقاسة بدلالة استيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل) للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية قياساً على (Tasios and Bekiaris, 2012, and Mbobo and Ekpo, 2016).

٦/٤/١ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كافة الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية وذلك في عام ٢٠١٥ والتي بلغ عددها ١٦٠ شركة وفقاً لموقع www.mubasher.info. وتكون عينة الدراسة الحكيمية من ٤٤ شركة (جدول ١) وقد روعى في اختيار العينة مجموعة من الاعتبارات كالتالي:

- استبعاد البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار لما لها من طبيعة خاصة و مختلفة عن باقى الشركات فى القطاعات الأخرى
- توافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة، وتحديد البيانات الخاصة بحجم مكتب المراجعة بالإضافة إلى البيانات اللازمة لقياس جودة التقارير المالية والتى تشمل على تقرير المراجعة وتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بإيضاحاتها المتممة.

جدول (١) توزيع الشركات الممثلة لعينة الدراسة

عينة الدراسة	الشركات المدرجة	اسم القطاع
٤	٢٢	التشييد ومواد البناء
٩	٢٤	أغذية ومشروبات
٣	١٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٦	٣٠	العقارات
٤	٨	منتجات منزلية وشخصية
٢	٨	موارد أساسية
٢	٦	كيماويات
٢	٤	موزعون وتجار تجزئة
٧	١٣	رعاية صحية وأدوية
١	٤	الاتصالات
١	٢	غاز وبترول
٣	١٣	سياحة وترفيه
٤٤	١٤٩	الإجمالي

وبعدأخذ العاملين السابقين في الاعتبار وصل حجم العينة النهائية ٤٤ شركة، حيث تم مراجعة ٢١ شركة من قبل مكتب ينتمي إلى إحدى مكاتب المراجعة الكبيرة أو الجهاز المركزي للمحاسبات و ٢٣ شركة من قبل مكتب من مكاتب المراجعة الصغيرة (أى بخلاف مكاتب المراجعة الأربع الكبار والجهاز المركزي للمحاسبات).

٦/٤/٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تضمن فرض البحث الرئيسي متغيراً مستقلاً واحداً وهو جودة المراجعة، والذي تم قياسه من خلال حجم مكتب المراجعة (مكاتب المراجعة الأربع الكبار أو الجهاز المركزي للمحاسبات في مقابل مكاتب المراجعة الصغيرة الحجم) ومتغير تابع واحد وهو جودة التقارير المالية. وتم توصيف وقياس هذين المتغيرين كالتالي:

أ - المتغير المستقل: جودة المراجعة AUDIT_QUALITY وتعنى " درجة مرتفعة من التوكيد بأن مراقب الحسابات قد حصل على دليل كافٍ وملائم على أن القوائم المالية تعبر وبعدالة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي للشركة " وتم قياسها بدلاله حجم مكتب المراجعة، حيث تأخذ الشركات التي يتم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبار (KPMG, Deloitte & Touche, Pricewaterhouse Coopers and Ernst & Young) أو الجهاز المركزي للمحاسبات القيمة (١) بينما تأخذ الشركات التي يتم مراجعتها من قبل مكتب مراجعة آخر، بخلاف أحدى مكاتب المراجعة الأربع الكبار أو الجهاز المركزي للمحاسبات (مكتب مراجعة صغير الحجم) القيمة (صفر)

ب - المتغير التابع: جودة التقارير المالية REPORTING_QUALITY وتعنى " درجة الدقة التي يعبر بها التقرير المالي عن الوضع الاقتصادي والأداء الاقتصادي للوحدة و مدى توفره لمعلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات نافعة من قبل الأطراف المختلفة" وتم قياسها بدلاله خاصيتى الملاءمة والتتمثل العادل للمعلومات المحاسبية، من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للعينة. وقد اشتملت التقارير المالية، التي تم تحليل محتواها، تقارير مجلس الإدارة والقوانين المالية بإيضاحاتها المتممة. وتم تحليل محتوى التقارير المالية باستخدام مقياس لتشغيل الخصائص

النوعية للتقارير المالية (Beest et al., 2009). تضمن المقياس مجموعة من الأسئلة لتشغيل وقياس القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية لقياس ملاءمة تلك التقارير. كما تضمن المقياس مجموعة من الأسئلة لتشغيل وقياس التمثيل العادل من خلال التركيز على الحيادية والخلو من الخطأ والاكتمال.

ب/ ١ - الملاءمة:

تم قياس الملاءمة من خلال مجموعة من الأسئلة تدور حول ما إذا كانت القوائم المالية تحتوى على معلومات مستقبلية تساعد فى تشكيل توقعات وتقدیرات تتعلق بالشركة، وما إذا كانت هناك معلومات غير مالية تتعلق بالمخاطر والفرص، ويفى وجودها إلى تكامل المعلومات المالية، ومدى استخدام الشركة لتكلفة التاریخیة في مقابل القيمة العادلة، وأخيراً ما إذا كانت التقارير المالية المنشورة تساعد في توفير تغذیة عکسیة حول تأثير الأحداث السویقیة على الشركة (Beest et al., 2009, and Tsioncheva, 2014)

حيث يمثل المتغير التابع RELEVANCE ملاءمة التقارير المالية والتي يتم قياسها من خلال مجموعة من الأسئلة وهي:

أ - إلى أي مدى يساعد وجود قوائم مالية تحتوى على معلومات مستقبلية في تشكيل التوقعات والتبيّنات المتعلقة بمستقبل الشركة؟ ويساعد هذا السؤال على تطوير إفصاحات خاصة بالتوجهات المستقبلية *visionary statements* والتي تصف توقعات الإدارة عن مستقبل الشركة وهو أمر يعد في غاية الأهمية بالنسبة للمستخدمين المختلفين، بما أن الإدارة يتواافق لها معلومات داخلية تساعدها في تطوير توقعات مستقبلية، وهو ما لا يتواافق لأصحاب المصالح الآخرين (Tsioncheva, 2014)

ب - إلى أي مدى يؤدى وجود معلومات غير مالية، من خلال فرص ومخاطر الأعمال، إلى تكامل المعلومات المالية؟

ج - إلى أي مدى تستخدم الشركة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاریخیة؟ وذلك لقياس القيمة التنبؤية *predictive value* للتقارير المالية.

ولقياس القيمة التوكيدية Confirmatory value للتقدير، اعتمد الباحث على السؤال التالي: إلى أي مدى توفر النتائج المنشورة تغذية عكسية لمستخدمي التقرير السنوي فيما يتعلق بكيفية تأثير الأحداث السوقية؟

ب/ ٢ - التمثيل العادل:

تم قياس التمثيل العادل من خلال مجموعة من الأسئلة التي تدور حول درجة حيادية الشركة من خلال تناولها للأحداث الإيجابية والسلبية؛ بالإضافة إلى نوع تقرير المراجعة ومدى توافر معلومات عن حوكمة الشركات (Beest et al., 2009, and Tsoncheva, 2014).

حيث يمثل المتغير التابع FAITHFUL_REP تمثيل المعلومات المحاسبية العادل للأحداث والمعاملات. وقد اعتمد الباحث على الأسئلة التالية:

أ - إلى أي مدى تقوم الشركة بإلقاء الضوء على الأحداث الإيجابية بالإضافة إلى الأحداث السلبية عند مناقشتها للنتائج السنوية؟ وذلك لقياس مدى حيادية الشركة في تقاريرها المالية.

ب - إلى أي نوع من تقرير المراجعة تم تضمينه في التقرير السنوي؟ وذلك لقياس الخلو من الخطأ الجوهرى والقابلية للتحقق والحيادية والاكتمال.

ج - إلى أي مدى توفر الشركة معلومات عن حوكمة الشركات؟ وذلك لقياس الخلو من الخطأ الجوهرى والقابلية للتحقق والاكتمال.

وبذلك أمكن للباحث توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلى:

جدول (٢) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

الإشارة	طريقة قياسه	نوعه	الرمز	المتغير
	حجم مكتب المراجعة مكاتب المراجعة الأربع الكبار والجهاز المركزي للمحاسبات تأخذ الشركة القيمة ١ وفي حالة أن اعتمدت الشركة على مكاتب المراجعة الأخرى بخلاف ذلك تأخذ القيمة صفر	مسقفل	AUDIT_QUALITY	جودة المراجعة
+	تحليل محتوى التقارير المالية، حيث يتم قياس الملاءمة والتمثيل العادل من خلال تحليل محتوى القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة في ضوء الأسئلة المطروحة من قبل (Beest et al., 2009)	تابع	REPORTING_QUALITY	جودة التقارير المالية
+	يتم قياسها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية والتركيز على القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية	تابع	RELEVANCE	الملاءمة
+	يتم قياسها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية والتركيز على الحيادية والخلو من الخطأ والاكتمال	تابع	FAITHFUL_REP	التمثيل العادل

٦/٤/٣ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

قام الباحث بتحليل محتوى التقارير المالية والتى تضمنت تقارير مجلس الإدارة والقوائم المالية بإيضاحاتها المتممة، حيث قام الباحث بإعطاء درجة لكل شركة لكل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالملاءمة والتمثيل العادل وبعدها قام الباحث بحساب متوسط الدرجات لكل خاصية لكل شركة. ولقياس جودة التقارير المالية قام الباحث بحساب متوسط الملاءمة والتمثيل العادل لكل شركة.

ولاختبار فرض البحث (ف ١)، والذي يتناول أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية، قام الباحث بصياغة نموذج تحليل الانحدار البسيط التالي (Nosheen and Chonglertham, 2013)

$$\text{REPORTING_QUALITY} = \beta_0 + \beta_1 \text{AUDIT_QUALITY}$$

لاختبار الفرض الفرعى الأول (١/أ) والذي يتناول أثر جودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، قام الباحث بصياغة نموذج الانحدار البسيط التالي:

$$\text{RELEVANCE} = \beta_0 + \beta_1 \text{AUDIT_QUALITY}$$

ولاختبار الفرض الفرعى الثانى (١/ب) والذي يتناول أثر جودة المراجعة على التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، قام الباحث بصياغة نموذج الانحدار البسيط التالي:

$$\text{FAITHFUL_REP} = \beta_0 + \beta_1 \text{AUDIT_QUALITY}$$

٦/٤/٤ نتيجة اختبار فرض البحث

لاختبار أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية، اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطى (Nosheen and Chonglertham, 2013) Linear Regression. وقد اعتمد الباحث على الحزمة الإحصائية SPSS 20 لإجراء الاختبارات الإحصائية الازمة.

اشتملت عينة البحث على ٤ شركات مدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وعند تحليل هذه العينة وجد الباحث أن ٢١ شركة من هذه الشركات يتم مراجعتها من قبل أحدى مكاتب

المراجعة الأربع الكبار أو الجهاز المركزي للمحاسبات، بينما يتم مراجعة باقى شركات العينة وعددها ٢٣ شركة من قبل مكتب من مكاتب المراجعة الأخرى بخلاف ذلك.

جدول (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

أولاً: جودة المراجعة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	عدد الشركات	البيانين	المتغير
0.505	0.48	52.3 47.7	23 21	(0) مكتب مراجعة صغير (1) مكتب مراجعة كبير	جودة المراجعة

ثانياً: الملاءمة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	عدد الشركات	البدائل	السؤال	
0.820	2.55	59.1 34.1 6.8	26 15 3	2 3 5	إلى أي مدى يؤدي وجود قوائم مالية تحتوى على معلومات مستقبلية إلى المساعدة فى تشكيل التوقعات والتبيؤات المتعلقة بمستقبل الشركة	R1
0.761	4.55	15.9 13.6 70.5	7 6 31	3 4 5	إلى أي مدى يؤدي وجود معلومات غير مالية، من خلال فرص ومخاطر الأعمال، إلى تكامل المعلومات المالية؟	R2

0.151	2.02	97.7 2.3	43 1	2 3	إلى أي مدى تستخدم الشركة القيمة العادلة بدلاً من التكاليف التاريخية؟	R3
0.668	4.3	11.4 47.7 40.9	5 21 18	3 4 5	إلى أي مدى توفر النتائج المنشورة تغذية عكسية لمستخدمي التقرير السنوي فيما يتعلق بكيفية تأثير الأحداث السوقية؟	R4

ثالثاً: التمثيل العادل

السؤال						
F1						
إلى أي مدى تقوم الشركة بإلقاء الضوء على الأحداث الإيجابية بالإضافة إلى الأحداث السلبية عند مناقشتها للنتائج السنوية؟	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	النسبة المئوية	عدد الشركات	البدائل	
إلى أي نوع من تقرير المراجعة تم تضمينه في التقرير السنوي؟	F2					
إلى أي مدى توفر الشركة معلومات عن حوكمة الشركات؟	F3					
0.954	3.80	56.8 6.8 36.4	25 3 16	3 4 5		
0.914	3.66	63.6 6.8 29.5	28 3 13	3 4 5		
1.293	3.66	25 29.5 45.5	11 13 20	2 3 5		

تناول الفرض الرئيسي للبحث أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية. وقد افترض الباحث وجود أثر إيجابي ومعنوي لجودة المراجعة على جودة التقارير المالية. وعند تطبيق نموذج

الانحدار الخطى البسيط، اتضح معنوية نموذج الانحدار الذى يحتوى على متغير مستقل واحد وهو جودة المراجعة، فى تفسيره للتغير فى جودة التقارير المالية ($r^2 = 0.147$, $Sig. = 0.010$) (جدول ٤). وتشير هذه النتائج إلى أن جودة المراجعة يمكن أن تفسر وتتنبأ بالتغيير فى جودة التقارير المالية، وأن هناك أثراً إيجابياً لجودة المراجعة على جودة التقارير المالية وهو ما يعني قبول الفرض الرئيسي للبحث (ف ١)

جدول (٤) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على جودة التقرير
المالى

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT_QUALITY on REPORTING_QALITY	0.147	(constant)	3.537	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.254	0.010

ويرغم اختلاف المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقرير المالى إلا أن هذه النتيجة الإحصائية تتفق مع الدراسات السابقة (Palmer, 2008, Nosheen and Chonglertham, 2013, Behbahani, et al. 2013 and Paydarmansh, et al., 2014) وجود أثر إيجابى لجودة المراجعة على جودة التقرير المالى.

ويرى الباحث من النتيجة السابقة أن مكاتب المراجعة الكبيرة لها أثراً ملمساً على تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقرير المالى وهو ما يؤكد أن حفاظ مراقبى الحسابات الذين ينتخون إلى مكاتب المراجعة الأربع الكبار على سمعتهم المهنية وخوفهم من خطر التقاضى، بالإضافة إلى توافر إمكاناتهم المادية والبشرية سيمكنهم من تقديم خدمة المراجعة بدرجة عالية من الجودة، ولن يسمحوا بأقل من الإفصاح المطلوب بما يضمن تخفيض عدم تماثل المعلومات وتوفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات المختلفة من قبل أصحاب المصالح المختلفين.

وللوصول إلى تفسير مفصل وراء ذلك، قام الباحث باختبار أثر جودة المراجعة، والمقاسة بحجم مكتب المراجعة، على إثنين من الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وهما الملاءمة والتتمثل العادل كالتالي:

٦/٤/٥ نتيجة اختبار الفرض الفرعى الأول للبحث

عند اختبار الفرض الفرعى الأول للفرض الرئيسي، اعتمد الباحث على نموذج انحدار بسيط يتناول فيه أثر جودة المراجعة على ملاءمة التقارير المالية ومدى قدرتها على حدوث اختلاف وتغيير في القرارات المختلفة سواء من خلال قيمتها التنبؤية أو قدرتها على توفير تغذية عكسية تساعد في فهم كيفية تأثير المعاملات والاحاديث السوقية على الشركة.

أوضحت النتائج الإحصائية في جدول ٥ معنوية نموذج الانحدار البسيط الذي يتناول أثر جودة المراجعة على ملاءمة التقارير المالية ($r^2 = 0.252$, $Sig. = 0.001$) ، حيث يمكن لجودة المراجعة أن تفسر 25.2% من التغير في ملاءمة التقارير المالية.

جدول (٥) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on RELEVANCE	0.252	(constant)	3.152	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.419	0.001

وتوضح النتائج الإحصائية في جدول ٦ أنه فيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية للمعلومات المحاسبية، اتضحت وجود علاقة ايجابية ومحنة بين جودة المراجعة والقيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ($r^2 = 0.151$, $Sig. = 0.009$) بصفة عامة حيث اتضحت أثر جودة المراجعة الإيجابي فيما يتعلق بمدى توفير التقارير المالية لمعلومات غير مالية حول المخاطر والفرص التي تواجهها الشركات ($Sig. = 0.008$) بمعنى انه مع ارتفاع

جودة المراجعة يزداد إفصاح الشركات عن المعلومات غير المالية حول المخاطر والفرص مما يمثل معلومات إضافية تساعد في بناء توقعات عن المستقبل.

وعلى العكس لم يكن تأثير جودة المراجعة الإيجابي واضحًا فيما يتعلق بمدى توافر معلومات مستقبلية داخل القوائم المالية والتي تساعد في تشكيل تنبؤات في المستقبل (Sig. = 0.095) أو فيما يتعلق باستخدام الشركات للتكلفة التاريخية في مقابل القيمة العادلة (Sig. = 0.345) ويمكن تفسير هذه النتيجة في أن الشركات المقيدة في البورصة المصرية تتلزم في إعداد القوائم المالية بمبدأ التكلفة التاريخية مع اللجوء إلى القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية المتاحة للبيع، وهو ما يعني استخدام الشركات للتكلفة التاريخية في معظم الأحوال وهو ما لا يتعلق بحجم مكتب المراجعة الذي يقوم بمراجعة تلك القوائم المالية.

جدول (٦) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on PREDICTIVE VALUE	0.150	(constant)	35.259	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.322	0.009
R1	0.065	AUDIT_QUALITY	0.414	0.095
R2	0.157	AUDIT_QUALITY	-0.596	0.008
R3	0.021	AUDIT_QUALITY	-0.043	0.345

أما فيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على القيمة التوكيدية للمعلومات المحاسبية، فقد اتضح وجود تأثير إيجابي ومحنوي لحجم مكتب المراجعة على مدى توفير الشركات لتغذية عكسية لمستخدمي التقارير المالية مما يساعد في تحليل أثر المعاملات والأحداث السوقية على الشركة ونتائجها (Sig. = 0.000) (جدول ٧)

**جدول (٧) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على القيمة التوكيدية
للمعلومات المحاسبية**

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on CONFIRMATORY VALUE (R4)	0.289	(constant)	3.957	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.710	0.000

وبصفة عامة ومن خلال تحليل النتائج الاحصائية السابقة يمكن القول أن لجودة المراجعة، المقاسة بدلالة حجم مكتب المراجعة، تأثيراً إيجابياً ومحظوظاً على ملاءمة المعلومات المحاسبية سواء من خلال قيمتها التنبؤية أو قيمتها التوكيدية وهو ما يعني قبول الفرض الفرعي الأول للبحث (ف1/ا)

وتفق هذه النتيجة الإحصائية مع الدراسات السابقة (Hussainey, 2009, Lawson and Boldin, 2014, and Lee, 2016) التي خلصت إلى وجود أثر إيجابي لجودة المراجعة على القدرة على التنبؤ بالأرباح والتدقيرات النقدية المستقبلية. ويرى الباحث أن لجودة المراجعة، مقاسة بحجم مكتب المراجعة، أثراً إيجابياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وهو ما يشير إلى حرص مراقبى الحسابات ذوى الجودة المرتفعة، على إرضاء أصحاب المصالح المختلفين من خلال زيادة نفعية التقارير المالية وهو ما يؤدي إلى المساهمة في تحسين عملية إتخاذ القرار

٦/٤/٦ نتائج اختبار الفرض الفرعى الثاني للبحث

أما فيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية، فقد أوضحت النتائج الاحصائية في جدول ٨ عدم وجود تأثير معنوى لجودة المراجعة على التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية ($r^2 = 0.013$, $Sig. = 0.458$).

جدول (٨) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on FAITHFUL REPRESENTATION	0.013	(constant)	3.922	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.088	0.458

ويشكل أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على حيادية المعلومات المحاسبية ومدى إفصاح الشركات عن الأحداث الإيجابية والسلبية، وأثارها على الشركة، فقد أوضحت النتائج الإحصائية في جدول ٩ معنوية وإيجابية أثر جودة المراجعة على حيادية المعلومات الواردة في التقرير المالي ($r^2 = 0.124$, $Sig. = 0.019$) فقد بلغت نسبة الشركات التي أفصحت عن آثار الأحداث الإيجابية والسلبية وتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربع الكبار أو الجهاز المركزي للمحاسبات ٥٢.٤% مقابل ٢١.٧% فقط للشركات التي تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأخرى.

**جدول (٩) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على
حيادية المعلومات المحاسبية**

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on NEUTRALITY (F1)	0.124	(constant)	3.478	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.665	0.019

أما بالنسبة لتأثير جودة المراجعة على نوع تقرير المراجعة، وهو ما يعد مقياساً للخلو من الخطأ الجوهرى والحيادية والاكتمال، فقد أوضحت النتائج الإحصائية فى جدول ١٠ عدم وجود أثر معنوى لحجم مكتب المراجعة على نوع تقرير مراقب الحسابات ($r^2 = 0.087$, Sig. = 0.052) = الأمر الذى يرجعه الباحث إلى صغر حجم العينة فقد وصلت نسبة الشركات التى حصلت على تقرير متختظ (تقرير نظيف مع متطلبات الرقابة الداخلية) وتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة (٦٤٪، ٧٦٪) في مقابل (٥٢٪، ٤٣٪) للشركات التى تم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأخرى.

**جدول (١٠) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على نوع
تقرير مراقب الحسابات**

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on AUDITOR REPORT TYPE (F2)	0.087	(constant)	3.913	0.000
		AUDIT_QUALITY	-0.532	0.052

واخيراً فيما يتعلق بأثر جودة المراجعة على إفصاح الشركات عن حوكمة الشركات بما في ذلك تكوين مجلس الإدارة ومهام لجان المراجعة ومرات انعقادها، فقد أوضحت النتائج الإحصائية في جدول ١١ عدم معنوية تأثير جودة المراجعة عن مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات ($R^2 = 0.065$, $Sig. = 0.095$) وهو ما يرجعه الباحث إلى التزام الشركات محل البحث بالنماذج المحددة من قبل هيئة الرقابة المالية والتي يتم تحديد قسم مستقل فيها عن مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها ومهامها وهو ما لا يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة.

جدول (١١) مخرجات نموذج الانحدار البسيط لاختبار أثر جودة المراجعة على مدى الإفصاح عن حوكمة الشركات

Model	R2	Independent Variables	Coefficient	p-value of t-test
Impact of AUDIT QUALITY on CORPORATE GOVERNANCE DISCLOSURE (F3)	0.065	(constant)	3.348	0.000
		AUDIT_QUALITY	0.652	0.095

وبصفة عامة، ومن خلال تحليل النتائج الإحصائية السابقة، يمكن القول أنه لا يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لجودة المراجعة، المقاسة بدالة حجم مكتب المراجعة، على التمثيل العادل للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وهو ما يعني عدم قبول الفرض الفرعي الثاني للبحث (ف ١/ب). ويرى الباحث أن برغم حرص مكاتب المراجعة الأربع الكبار على مصلحة الأطراف المختلفة، إلا أن هذه النتيجة الإحصائية قد ترجع إلى التزام الشركات بقواعد هيئة الرقابة المالية والتي تلزمهم على سبيل المثال بتقرير نمطي لمجلس الادارة بالإضافة إلى صغر حجم العينة والتي ترجع إلى تقييد الباحث بتوافر بيانات ومعلومات معينة لإجراء هذا البحث.

جدول (١٢) خلاصة نتائج اختبار الفروض المتعلقة بنموذج الدراسة

الفرض	نتيجة الفرض	العلاقة طبقاً لنتيجة الاختبار	العلاقة المتوقعة	المتغيرات	الفرض
قبول	إيجابية	إيجابية	إيجابية	جودة المراجعة وجودة التقرير المالي	الرئيسي
قبول	إيجابية	إيجابية	إيجابية	جودة المراجعة وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	الفرعي الأولى
رفض	لا توجد علاقة	إيجابية	إيجابية	جودة المراجعة والتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية	الفرعي الثاني

٥/ النتائج والتوصيات و مجالات البحث المقترحة

يعرض الباحث في هذه الفرعية نتائج البحث وأهم توصياته وكذا مجالات البحث المقترحة كالتالي:

١/٥/ نتائج البحث والإجابة على أسئلته

تناول البحث العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقرير المالي، حيث استهدف البحث دراسة وتحليل واختبار أثر جودة المراجعة، المقابلة بدلالة حجم مكتب المراجعة، على جودة التقرير المالي المقاسة من خلال الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقرير المالي وهم ما يخص صفات الملاءمة والتمثيل العادل. وقد عرض الباحث الدراسات النظرية التي

تناولت جودة المراجعة من حيث مفهومها ومقاييسها وجودة التقرير المالي من حيث مفهومها ومقاييسها بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت علاقة جودة المراجعة بجودة التقرير المالي.

ثم قام الباحث بعد ذلك باشتغال فرض البحث والذي تمثل في علاقة جودة المراجعة بجودة التقرير المالي ومنه اشتق الباحث فرضيين فرعين للبحث، يتناول الأول أثر جودة المراجعة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقرير المالي بينما يتناول الثاني أثر جودة المراجعة على التمثيل العادل لتلك المعلومات، بعد ذلك قام الباحث بعرض منهجية البحث وعينة الدراسة والتي تمثلت في ٤٤ شركة من القطاعات المختلفة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية في

. ٢٠١٥

بعد إجراء الدراسة التطبيقية، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتي تجيب عن

أسئلة البحث كالتالي:

- تؤثر جودة المراجعة إيجاباً ومحظياً على جودة التقرير المالي.
- لجودة المراجعة أثر معنوي على ملاءمة المعلومات الواردة في التقارير المالية، سواء من حيث قيمتها التنبؤية أو قيمتها التوكيدية.
- بالنسبة لجودة المراجعة وأثرها على التمثيل العادل للفوائد المالية، لم يتم الوصول إلى دليل يوضح أثر جودة المراجعة على التمثيل العادل. وتحديداً يوجد أثر معنوي لجودة المراجعة على حيادية المعلومات الواردة في التقارير المالية بينما لم يؤثر حجم مكتب المراجعة على نوع تقرير مراقب الحسابات لصغر حجم العينة، أو على مدى إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات، وهو ما يرجع إلى التزام الشركات بنموذج أو تقرير مجلس الإدارة المحدد من قبل هيئة الرقابة المالية في سياق قواعد القيد والشطب وإعادة القيد.

٦/٥ توصيات البحث

بناء على ما سبق، يوصى الباحث بإجراء مزيد من البحوث التي تركز على الأسواق العربية الناشئة وتتناول علاقة جودة المراجعة بجودة التقرير المالي وإعطاء مزيد من الاهتمام بالعوامل التي تؤثر على جودة التقرير المالي، لما لها من أهمية في توزيع الموارد ونفعية المعلومات

وعملية اتخاذ القرارات المختلفة. إضافة إلى ما سبق يوصى الباحث بإعطاء مزيد من الاهتمام بالعوامل التي تؤثر على جودة المراجعة لأنها تعتبر إحدى محددات جودة التقرير المالي وتؤثر بشكل ملحوظ على إدراك المستخدمين المختلفين ونظرتهم للشركات والمؤسسات وما تنشره من معلومات.

وعلى مستوى الشركات، يرى الباحث أنه على الشركات تطوير محتوى الإفصاح خاصة أن تكون الإيضاحات أكثر تفصيلاً مع عدم إهمال المعلومات غير المالية لما لها من أهمية من قبل متخذ القرار. كما يوصى الباحث بتطوير نموذج الإفصاح عبر تقرير مجلس الإدارة.

وعلى المستوى المهني، يوصى الباحث بقيام مكاتب المراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات بتدريب مراقبى الحسابات على الإطار المفاهيمى الجديد وخاصة القياس الكمى للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وأخيراً يوصى الباحث بضرورة اهتمام أقسام المحاسبة فى مصر بتطوير المقررات الدراسية للدراسات العليا لتشمل الإطار المفاهيمى الجديد للمحاسبة المالية.

٦/٥/٣ مجالات البحث المقترحة

اقصر البحث على دراسة واختبار علاقة جودة المراجعة، المقاسة من خلال حجم مكتب المراجعة بجودة التقرير المالى المقاسة من خلال الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، خاصة خاصيتى الملاءمة والتمثيل العادل، ولذا يقترح الباحث إجراء مزيد من البحوث والتى تتناول نفس العلاقة ولكن باستخدام مقاييس أخرى لجودة المراجعة مثل أتعاب المراجعة ونوع تقرير المراجعة وخبرة مراقبى الحسابات وتخصيصهم فى الصناعة.

كما يقترح الباحث إجراء مزيد من البحوث المستقبلية التى ترتكز على الخصائص النوعية وتشغيلها للمعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية وخاصة أن هناك ندرة فى البحوث التى تقوم بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات لقياس جودة التقرير المالى نظراً لصعوبتها. كما يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية تتناول أثر جودة المراجعة على الخصائص النوعية

الأخرى للمعلومات الواردة في التقرير المالي، وهي القابلية للتحقق والقابلية للمقارنة والوقتية والقابلية للفهم والتي بدورها تؤدي إلى تحسين فعالية المعلومات لمستخدميها.

أيضاً تم إجراء البحث على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وتنتمي هذه الشركات إلى القطاعات المختلفة بخلاف القطاع المالي ولذا يتطرق الباحث إجراء بحوث مستقبلية تتناول العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقرير المالي في البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار معأخذ طبيعة هذه الشركات في الاعتبار.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو حمام، ماجد إسماعيل، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة.
- الصيرفي، أسماء أحمد أحمد، ٢٠١٥، "أثر مدى وفاء الشركات بمدى مسؤوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسباتها المالين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.
- خضر، هنا عبد الحميد، ٢٠١٤، "أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- صالح، أحمد السيد إبراهيم، ٢٠١٧، "أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، ٢٠١٣، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الزقازيق.
- مندور، محمد محمد إبراهيم، ٢٠١٦، "أثر التعديل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية" مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ١١١٩-١١٧٢.
- نويجي، حازم محفوظ محمد عمر، ٢٠١٢، "أثر الخصائص النوعية لمنشأة المحاسبة والمراجعة على مستوى خطر مقاضاة الغير لمراقب الحسابات - مع دراسة تطبيقية في بيئه الممارسة المهنية في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

المراجع الأجنبية

- Abdul-Manaf, K., Amran, N., and Ishak, K., 2016, "Audit Size and Earnings Value Relevance in Malaysia", *Information*, Vol. 19, No. 7(A), PP. 2655-2659.
- Alfraih, M., 2016, "The Role of Audit Quality in Firm Valuation: Evidence from an Emerging Capital Market with a Joint Audit Requirement", *International Journal of Law and Management; Parington*, Vol. 58.5, pp. 575-598.
- Alrshah, A., 2015, "An Empirical Analysis of Audited Financial Statements Reliability: Mediating the Role of Auditor Quality", *International Journal of Finance and Accounting*, Vol. 4, Issue 3, pp. 172-179.
- Alsagli, R. and Mizdrakovic, V., 2016, "The Auditors Perception on the Quality of Financial Reporting in Libyan Banks", *International Journal of Applied Research*, Vol. 2, Issue 5, pp. 331-334.
- Ball, R., 2009, "Market and Political/Regulatory Perspectives on the Recent Accounting Scandals", *Journal of Accounting Research*, Vol. 47, Issue 2, pp. 277-323.
- Behbahani, S., Zare, R., and Farzanfar, F., 2013, "Examining the Effect of Auditing Quality on Nonfinancial Information Disclosure Quality", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 4, Issue 12, pp. 802-810.
- Beest, F., Braam, G., and Boelens, S., 2009, "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", working paper in Nijmegen Center for Economics, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen.
- Biddle, G., Hillary, G., and Verdi, R., 2009, "How does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency", *Journal of Accounting and Economics*, 48, 112-131.
- Causholli, M. and Knechel, W., (2012), "Lending Relationships, Auditor Quality and Debt Costs", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, Issue 6, pp. 550-572.

- Chakroun, R., and Hussainey, K., 2014, "Disclosure Quality in Tunisian Annual Reports", *Corporate Ownership and Control*, Vol. 11, Issue 4, pp. 58-80.
- Chen, H., Chen, J., Lobo, G. and Wang, Y., (2011), "Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 28, Issue 3, pp. 892-925.
- Christopher, N. and Stadler, C., 2015, "The Qualitative Characteristics of Financial Information, and Managers' Accounting Decisions: Evidence from IFRS Policy Changes", *Accounting and Business Research*, Vol. 45, Issue 5, pp. 572-601.
- Cohen, J., Krishnamorthy, G., Wright, A., 2004, "The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality", *Journal of Accounting Literature*, Vol. 23, pp. 87-152.
- DeAnglo, L., 1981 "Auditor Size and Audit Quality", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 3, pp. 183-199.
- DeFond, M., and Zhang, J., 2014, "A Review of Archival Auditing Research", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 58, pp. 275-326.
- Doyle, J., Mcvay, S., and Ge, W., 2007, "Accruals Quality and Internal Control Over Financial Reporting", *The Accounting Review*, Vol. 82, Issue 5, pp. 1141-1170.
- Eftekhari, A., 2016, "The Relationship between Audit Quality, Agency Problems and Quality of the Financial Information", *International Academic Journal of Business Management*, Vol. 3, No. 10, pp. 18-24.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), 2010, "Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Conceptual Framework for Financial Reporting". Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information
- Francis, J., Maydew, E., and Sparks, C., 1999, "The Role of Big 6 Auditors in the Credible of Accruals", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 18, Issue 2, pp. 17-34.
- Francis, J., and Yu, M., 2009, "Big 4 Office Size and Audit Quality", *The Accounting Review*, Vol. 84, Issue 5, pp. 1521-1552.

- Gaynor, L., Kelton, A., Mercer, M., and Yohn, T., 2016, "Understanding the Relation between Financial Reporting Quality and Audit Quality", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 35, Issue 4, pp. 1-22.
- Harandi, S., and Khanagha, J., 2013, "Auditing Quality and Disclosure Quality", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 5, Issue 7, pp. 247-257.
- Healy, P. and Wahlen, J., 1999, "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting", *Accounting Horizons*, Vol. 13, Issue 4, pp. 365-383.
- Hussainey, K., 2009, "The Effect of Audit Quality on Earnings Predictability", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 24, No. 4, pp. 340-351.
- International Accounting Standards Board (IASB), 2015, "Conceptual Framework for Financial Reporting", Exposure Draft, available at: www.ifrs.org.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2014, "Framework for Audit Quality – Key Elements that Create an Environment for Audit Quality", available at <http://www.ifac.org>.
- Kaklar, H., Kangarlouei, S., and Motavassel, M., 2012, "Audit Quality and Financial Reporting Quality: Case of Tehran Stock Exchange (TSE)", *Innovative Journal of Business and Management*, pp. 43-47.
- Kamolsakulchai, M., 2015, "The Impact of the Audit Committee Effectiveness and Audit Quality on Financial Reporting Quality of Listed Company in Stocks Exchange of Thailand", *Review of Integrative Business & Economics Research*, Vol. 4, Issue 2, pp. 328-341.
- Khurana, I. and Raman, K., (2004), "Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Non-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries", *The Accounting Review*, Vol. 79, Issue 2, pp. 473-495.
- Krishnan, G., 2003, "Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 21, Issue 1, pp. 109-126. --

- Lawson, D. and Boldin, R., 2014, "Influence of Auditor Office Size on Earnings Prediction", *Accounting and Finance Research*, Vol. 3, No. 4, pp. 31-44.
- Lee, J., 2016, "Audit Quality and Accrual Reliability: Evidence from the Korean Stock Market", *The Journal of Applied Business Research*, Vol. 32, No. 3, pp. 777-790.
- Lee, H. and Lee, H., (2013), "Do Big Audit Firms Improve the Value Relevance of Earnings and Equity?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 28, Issue 7, pp. 628-646.
- Lin, J., and Hwang, M., 2010, "Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis", *International Journal of Auditing*, Vol. 14, pp. 57-77.
- Mbobo, M. and Ekpo, N., 2016, "Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting", *International Journal of Finance and Accounting*, Vol. 5, No. 4, pp. 184-192.
- McDermott, K., 2012, "Financial Reporting Quality and Investment in Corporate Social Responsibility", A dissertation submitted to the faculty of the University of North Carolina at Chapel Hill in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the Kenan Flagler School of Business.
- Nichols, D. and Wahlen, J., 2004, "How Do Earnings Numbers Relate to stock Returns? A Review of Classic Accounting Research with Updated Evidence", *Accounting Horizons*, Vol. 18, Issue 4, pp. 263-286.
- Nosheen, S., and Chonglertham, S., 2013, "Impact of Board Leadership and Audit Quality on Disclosure Quality: Evidence from Pakistan", *International Journal of Disclosure and Governance*, Vol. 10, Issue 4, pp. 311-327.
- Nwanyanwu, L., 2017, "Audit Quality Practices and Financial Reporting in Nigeria", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 7, No. 2, pp. 145-155.
- Palmer, P., 2008, "Audit Quality and Financial Report Disclosure", Flinders Business School Research Paper Series.
- Paydarmanesh, N., Salehi, M., Moradi, M., and Khorrami, M., 2014, "The Effect of Independent Audit Quality on the Quality of

Financial Disclosure – Evidence from Tehran Stock Exchange”, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 5, Issue 17, pp. 225-234.

- Rostami, V. and Salehi, M., 2011, “Necessity for Reengineering the Qualitative Characteristics of Financial Reporting Arrangement in the Reduction of Information Asymmetry: An Evidence of Iran”, *African Journal of Business Management*, Vol. 5, Issue 8, pp. 3274-3288.
- Shyu, J., 2011, “Family Ownership and Family Performance: Evidence from Taiwanese Firms”, *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 7, No. 4, pp. 397-411.
- Tang, Q., Chen, H., and Lin, Z., 2008, “Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation”, available at: <http://www.researchgate.net/publication/228293672>.
- Tasios, S., and Bekiaris, M., 2012, “Auditor’s Perceptions of Financial Reporting Quality: The Case of Greece”, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 2, Issue 1, pp. 57-73.
- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), 2009, “Changes in Financial Reporting and Audit Practice”, available at <http://www.icaew.org>.
- Trejo-Pech, C., Weldon, R., and Gunderson, M., 2016, “Earnings Management through Specific Accruals and Discretionary Expenses: Evidence from U.S. Agribusiness Firms”, *Canadian Journal of Agricultural Economics*, Vol. 64, pp. 89-118.
- Tsoncheva, G., 2014, “Measuring and Assessing the Quality and Usefulness of Accounting Information”, *IZVESTIA*, Issue 1, pp. 52-64.